الأمم المتحدة

A/ES-11/PV.5

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة

الجلسة العامة ٥

الأربعاء، ٢ آذار/مارس ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شهيد ..... (ملديف)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ٥ من جدول الأعمال (*تابع*)

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

السيد ماتيا (جزر سليمان) (*تكلم بالإنكليزية*): طلبت الكلمة لأتكلم عن هذا البند الهام من جدول الأعمال بصفتي الوطنية. تتابع جزر سليمان بقلق بالغ التطورات في أوكرانيا وتشعر بقلق عميق إزاء تدهور الحالة. وكدولة محبة للسلام، نود أن نكرر تأكيد موقفنا المبدئي الداعم للتعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الإقليمية لأي دولة. ونأسف عميق الأسف للتدخل في أوكرانيا من قبل جارتها الاتحاد الروسي وندعو إلى وقف فوري لتصعيد الحالة. ونحث الجميع على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، والتخلي عن أي استفزازات، واستعادة ثقتنا بنظامنا الدولي القائم على القواعد بينما نحافظ على استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية ونحترمها.

وتدعو جزر سليمان جميع الأطراف إلى تسوية نزاعاتها الدولية بالوسائل السلمية. ونرحب بالمحادثات الجارية حاليا بين أوكرانيا والاتحاد الروسي ونحث جميع الأطراف على أن تصغي أكثر وأن تعمل من أجل فهم بعضها البعض بشكل أفضل. ونثق بأن هذا الحوار سيجلب بصيصا من الأمل في التوصل إلى نتيجة سلمية مستدامة. ونؤيد تأييدا تاما جهود الأمين العام وندعو إلى اتباع نهج عالمي موحد دعما للمحادثات، يعتمد الدبلوماسية والحوار بدلا من المواجهة والمواقف العدائية في أوكرانيا والمنطقة.

وتهيب جزر سليمان كذلك بجميع البلدان أن تحافظ على مقاصد ومبادئ وروح ميثاق الأمم المتحدة بأيدي صداقة مفتوحة، لا بقبضة مطبقة. ويجب علينا في الوقت الحاضر أن ننظر إلى الماضي ونحن نرسم طريقنا إلى الأمام. ويجب ألا ننسى أبدا أن الأمم المتحدة نشأت من رماد حرب عالمية. لقد عاش شعبي في جزر سليمان العواقب التي يمكن أن تجلبها الحرب العالمية. ولا ينبغي أن يتحمل العالم عواقب حرب أخرى أبدا. ويجب ألا تعاني البشرية مرة أخرى من عواقبها القاسية أبدا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

لقد غمرتنا تحديات عالمية بالفعل، بما في ذلك جائحة مرض فيروس كورونا، وتغير المناخ، وارتفاع مستوى سطح البحر. وجزر سليمان، كدولة صغيرة وضعيفة، تشعر بقلق عميق إزاء حقيقة أن الحالة في أوكرانيا تحول الانتباه الذي تمس الحاجة إليه عن جدول أعمالنا للتنمية العالمية بينما نواصل العمل لمكافحة تغير المناخ، وتحسين نوعية الحياة للجميع، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتقف جزر سليمان متضامنة مع جميع الذين فقدوا أحباء لهم، وتشعر بقلق عميق إزاء تدهور الحالة الإنسانية. ونشيد بالمبادرات التي اتخذها جيران أوكرانيا لحماية أرواح السكان الضعفاء. نحن بحاجة إلى بعضنا البعض أكثر خلال هذه الفترة الصعبة. فلنستخدم الأدوات المتعددة الأطراف المتاحة للسعي إلى تحقيق سلام دائم، لأن المخاطر ستكون كبيرة جدا إذا فشلنا. وجزر سليمان ستصوت مؤيدة لمشروع القرار A/ES-11/L.1.

السيد كياو موي تون (ميانمار) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، نرحب بعقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة. ونشكركم، سيدي الرئيس، ونشكر الأمين العام في هذا الصدد. والوقت مناسب لتمكين جميع البلدان، كبيرها وصغيرها، من إسماع أصواتنا بشأن الحالة الخطيرة التي تواجهها أوكرانيا وشواغلنا بشأن الحالة في منظمتنا العالمية، الأمم المتحدة.

وما فتئت ميانمار تتمسك بالسلامة الإقليمية لجميع البلدان واستقلالها وسيادتها وتتخذ موقفا حازما دعما لها. ولذلك، تدين ميانمار غزو أوكرانيا والهجمات غير المبررة على شعب أوكرانيا، التي تشكل انتهاكات صارخة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وندعو إلى احترام سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية. ونحن نتابع الحالة على أرض الواقع بقلق بالغ. ومن المؤسف أن الحالة تزداد تفاقما مع تكثيف الاتحاد الروسي لهجماته. وقتل كثيرون وغادر مئات الآلاف منازلهم. الناس يعانون في طقس شديد البرودة. وندعو إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية والهجمات على أوكرانيا.

إن ميانمار تتفهم وتشعر أكثر من البعض بمعاناة شعب أوكرانيا. فشعب ميانمار يعاني معاناة رهيبة مماثلة ناجمة عن الأعمال اللاإنسانية والفظائع والجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها جيش بلدنا. وبسبب الاستخدام المفرط للقوة من جانب الجيش، والهجمات العشوائية على الناس، والأعمال اللاإنسانية والوحشية، دمر الكثير من الأراضي الزراعية والعديد من المنازل والمرافق الدينية ومرافق الرعاية الصحية والمدارس، مما أدى إلى نزوح وتشريد مئات الآلاف من منازلهم. هذا بالإضافة إلى الأعداد الكبيرة من القتلى والجرحى. ومن بين المشردين وغيرهم من الضحايا أفراد من الفئات الضعيفة مثل الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والنساء والفتيات والأطفال.

وأود أن أثني على جيران أوكرانيا الذين فتحوا حدودهم ورحبوا بحرارة بالأوكرانيين وغيرهم من المواطنين الفارين من الهجمات المرعبة. كما نشكر جميع الدول الأعضاء التي تدعم أوكرانيا بكل السبل الممكنة. وأناشدهم أن يواصلوا القيام بذلك وأن يفعلوا المزيد.

يبدأ ميثاق الأمم المتحدة بالكلمات الواضحة التالية،

> ”نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب“، تليها ”أن نضم قوانا كي نحتفظ بالسلم والأمن الدولي، وأن نكفل بقبولنا مبادئ معينة ورسم الخطط اللازمة لها ألا تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة“.

لقد حان الوقت لنا جميعا أن نقف مع العدالة ومع مبادئ الميثاق. وتقف ميانمار متضامنة مع شعب أوكرانيا. وقد شاركت ميانمار في تقديم مشروع القرار A/ES-11/L.1 وستصوت بنعم. يجب أن تسود العدالة والحرية والسلام في جميع أنحاء العالم.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): تلتزم باكستان بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة – تقرير المصير للشعوب، والامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستخدامها، وسيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية، والتسوية السلمية للمنازعات. وبالمثل، تتمسك

باكستان بمبدأ الأمن المتساوي وغير القابل للتجزئة للجميع. ويجب احترام هذه المبادئ باستمرار وعالميا.

ولا تزال باكستان تشعر بقلق عميق إزاء التحول الأخير للأحداث، الذي يعكس فشلا للدبلوماسية. وكان رئيس الوزراء عمران خان قد أعرب في وقت سابق عن أسفه لآخر التطورات في الحالة بين روسيا وأوكرانيا وأعرب عن أمل باكستان في أن تتمكن الدبلوماسية من تجنب حدوث نزاع عسكري. ومنذ ذلك الحين، شددنا مراراً وتكراراً على ضرورة وقف التصعيد واستئناف المفاوضات ودوام الحوار والدبلوماسية المستمرة. ويجب بذل كل جهد ممكن لتجنب أي تصعيد إضافي للعنف والخسائر في الأرواح، فضلاً عن التوترات العسكرية والسياسية والاقتصادية، التي يمكن أن تشكل تهديداً لم يسبق له مثيل للسلام والأمن الدوليين والاستقرار الاقتصادي العالمي. وكما أكد السيد خان باستمرار، فإن البلدان النامية هي الأشد تضرراً اقتصادياً من وقوع النزاعات في أي مكان في العالم. ونأمل أن تنجح المحادثات التي بدأت بين ممثلي الاتحاد الروسي وأوكرانيا في تحقيق وقف للأعمال القتالية وتطبيع الحالة. ومن الضروري التوصل إلى حل دبلوماسي يستند إلى الاتفاقات المتعددة الأطراف ذات الصلة والقانون الدولي وأحكام الميثاق.

وتؤيد باكستان أيضاً جميع الجهود الرامية إلى توفير الإغاثة الإنسانية للمدنيين في المناطق المتضررة. إننا قلقون للغاية بشأن سلامة ورفاه المواطنين والطلاب الباكستانيين في أوكرانيا. وقد تم إجلاء معظمهم، وسيتم إجلاء من بقوا في أقرب وقت ممكن. ونقدر تعاون السلطات الأوكرانية وكذلك الحكومات البولندية والرومانية والهنغارية في ذلك السياق.

السيد دوالي (جيبوتي) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، ترحب جيبوتي بعقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة لمعالجة مسألة عاجلة، وهي العدوان غير المبرر على أوكرانيا. ومما يدعو للأسف الشديد أن مجلس الأمن فشل في العمل يداً واحدة بعد استخدام روسيا حق النقض، مما قوّض فعلياً قدرة تلك الهيئة الحيوية على ممارسة مسؤوليتها الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وكثيراً ما نأسف لعدم قدرة المجلس على الاستجابة بشكل حاسم للأزمات الناشئة. إن رفض أغلبية الدول الأعضاء أن تجلس مكتوفة الأيدي دليل على التزامها بضمان أن تظل الأمم المتحدة ذات أهمية في مواجهة التحديات الأمنية المحيرة والمعقدة.

وتدين جيبوتي إدانة قاطعة ما يشكل في رأينا انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وأهم المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما التزام جميع الدول بموجب المادة ٢ بالامتناع في علاقاتها الدولية عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة. وإذا كانت لدى بلد ما شواغل أمنية مشروعة، فإننا نحثه على إعطاء الأولوية لاستخدام الأدوات على النحو المتوخى صراحة في المادة ٣٣ من الميثاق، التي تلزم الأطراف في نزاع يُحتمل أن يعرّض السلام والأمن للخطر بالبحث عن حلول من خلال وسائل أخرى – كالتفاوض أو الوساطة أو التحكيم أو التسوية القضائية. ونرحّب بعرض الأمين العام مساعيه الحميدة ونكرر دعوة الاتحاد الأفريقي إلى وقف فوري لإطلاق النار وفتح مفاوضات سياسية دون إبطاء تحت رعاية الأمم المتحدة بغية تجنيب العالم عواقب نزاع عالمي. ولا يمكن لأي حجة أو ذريعة أن تبرر استخدام القوة والحرب الشاملة والعنف الوحشي الذي أطلق على أوكرانيا وشعبها.

ونشعر بالفزع إزاء استمرار الهجمات التي تستهدف المدنيين والبنى التحتية المدنية، ونشعر بالحزن الشديد لرؤية الصور المؤلمة للمدنيين الفارين من العنف وهم يلتمسون اللجوء في البلدان المجاورة. ونردد نداء منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين من أجل وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق حتى يمكن إيصال المعونة إلى المحتاجين.

ربما قرر الأوكرانيون الدفاع عن بلدهم ببسالة وعدم الاستسلام. ولكن إذا لم تتوقف الحرب الآن، فقد لا ينجون. وكما ذكر ممثل أوكرانيا بصورة مؤثرة للغاية في بداية هذه الدورة الاستثنائية الطارئة، إذا لم تنجُ أوكرانيا، فلن يبقى القانون الدولي (انظر A/ES-11/PV.1). إن العدوان على أوكرانيا يطبّق ضغطاً على نظام القانون الدولي والعلاقات

الدولية الذي وضعه الميثاق. فدعونا لا نسمح لعقود من الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون وتنشيط تعددية الأطراف بأن تذهب هباء. ولذلك ستصوت جيبوتي بنعم من أجل إعادة تأكيد تضامنها مع شعب أوكرانيا. وستصوت مؤيدين لدعم ميثاق الأمم المتحدة. وستصوت مؤيدين لرفض استخدام القوة المسلحة تحت أي ذريعة في عدوان على بلد ذي سيادة. وستصوت مؤيدين دعماً لحرمة الحدود.

(تكلم بالفرنسية)

ونشعر بالاطمئنان إزاء التدابير المتخذة للتصدي للأعمال التمييزية ضد الأفارقة التي أزعجت الناس في جميع أنحاء القارة. بيد أننا نشعر بالقلق أيضاً إزاء استمرار تمثيل الأفارقة بصورة سلبية والبيانات التي أدلى بها في وسائط الإعلام من يسمون بالخبراء الذين ميزوا بين اللاجئين الفارين من النزاعات في الشرق الأوسط والفارين من الحرب في أوكرانيا. إن النزاعات هي نفسها بغض النظر عن مكان حدوثها، وغالباً ما تكون لها نفس العواقب المدمرة. إننا في مرحلة حاسمة من تاريخ الأمم المتحدة. ويجب أن نضع حداً لهذا النزاع وأن نفعل كل ما في وسعنا لمنع اندلاع نزاعات أخرى. وهذا في متناول أيدينا. فلدينا الموارد. فلنحشد الإرادة السياسية للقيام بذلك.

السيدة تشيرنغ (بوتان) (*تكلمت بالإنكليزية*): نجتمع اليوم في الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة للجمعية العامة لمعالجة الحالة المقلقة في أوكرانيا، وهي دولة زميلة عضو في الأمم المتحدة. ومن الأهمية بمكان أن الوصول إلى طريق مسدود في مجلس الأمن قد جعل هذه هي المرة الأولى منذ ٤٠ عاماً التي يتم فيها الاحتجاج بأحكام قرار الاتحاد من أجل السلام (القرار ٣٧٧ ألف (د-٥)).

وما فتئت بوتان تراقب عن كثب ببالغ القلق النزاع المتصاعد بسرعة في الميدان. ونضم صوتنا إلى أصوات الآخرين في الدعوة إلى احترام سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً. فحتى ثنايا جبالنا العملاقة لا يمكنها أن تحمينا، ونحن جاثمون فوق جبال الهيمالايا، من أصداء الأحداث التي تقع على بعد آلاف الأميال. واليوم، أصبحت المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والنظام الدولي القائم على القواعد على المحك، مما يعرّض للخطر السلام والأمن الدوليين إلى ما هو أبعد بكثير من حدود أوكرانيا وأوروبا. وكل واحد منا، كبيراً كان أم صغيراً، غنياً أو فقيراً على حد سواء، قد تعهد عند قبوله في الأمم المتحدة بالوفاء بالمقاصد والمبادئ المكرسة في الميثاق. وقد قطعت بوتان على نفسها ذلك التعهد الرسمي قبل أكثر من ٥٠ عاماً. وهي مبادئ تدين بفضلها جميع الدول الأعضاء، ولكنها بالنسبة للدول الصغيرة هي الضامن لوجودنا. بوتان بلد صغير ومحب للسلام، أقسم بحزم على التعايش السلمي وعلاقات حسن الجوار بين الدول.

وتضم بوتان صوتها إلى الآخرين داخل هذه القاعة في الدفاع عن الميثاق ومبادئ سيادة جميع البلدان واستقلالها وسلامتها الإقليمية. ولا يمكننا أبدا أن نقبل استعمال القوة أو التهديد باستعمالها وأعمال العدوان ضد دولة أخرى ذات سيادة. ولا يمكننا أن نتغاضى عن إعادة رسم الحدود الدولية من جانب واحد. ولذلك، ستؤيد بوتان مشروع القرار المعروض الآن على الجمعية (A/ES-11/L.1)، ومن ثم ستؤكد من جديد الدعوة إلى احترام القانون الدولي والمبادئ الأساسية للميثاق.

وفي الختام، تود بوتان أن تعرب عن أسفها إزاء التقارير التي تفيد بتزايد أعداد الضحايا والأرواح البريئة التي تزهق نتيجة للأزمة في أوكرانيا. ونعرب عن مواساتنا ودعواتنا لأسر الذين فقدوا أرواحهم خلال النزاع المتصاعد ومئات الآلاف الآخرين الذين شردوا وعانوا في أعقابه.

السيد فونغنوركيو (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (*تكلم بالإنكليزية*): إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بوصفها دولة محبة للسلام، تتمسك بقوة بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتزاماتها بموجب القانون الدولي. وتحقيقا لتلك الغاية، واصلنا اتباع سياسة متسقة لتحقيق السلام والاستقلال والصداقة والتعاون مع جميع الدول. وبوصفها بلدا عانى من ويلات الحرب في الماضي، فإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على دراية تامة بالعواقب السلبية التي لا نهاية لها التي ستترتب على الحرب بالنسبة للأبرياء. ونعتقد أن عواقبها ليست في مصلحة أي طرف. وما فتئت جمهورية لاو تتابع عن كثب الحالة

الراهنة المعقدة والهشة التي تتطور في أوكرانيا. ونشيد بالأمم المتحدة والبلدان التي قدمت المساعدة الإنسانية للمتضررين.

ولا نزال نشكك في الجزاءات الانفرادية. وفي الواقع، ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن الجزاءات المفروضة يمكن أن تكون لها آثار طويلة الأجل على الأبرياء، بما في ذلك المجتمع العالمي ككل، وخاصة في وقت لا نزال نعيش فيه مع الجائحة. ولذلك، فإننا ندعو جميع الأطراف المعنية إلى الامتناع عن أي عمل يمكن أن يزيد من تأجيج تصاعد التوترات والسعي إلى إيجاد حلول سلمية واستعادة السلام والأمن. وفي هذا الصدد، نؤيد الجهود الجارية للتوصل إلى تسوية سلمية لهذه الحالة من خلال الوسائل الدبلوماسية، بما في ذلك المفاوضات الأخيرة التي أجريت على حدود بيلاروس. ومن المهم أن تؤخذ في الحسبان الشواغل الأمنية المشروعة لجميع الأطراف.

لقد استمعنا إلى وجهات نظر وآراء متباينة خلال اليومين الماضيين من هذه الدورة الاستثنائية الطارئة. غير أن إحدى الدعوات المشتركة التي تردد صداها عاليا في هذه القاعة هي الدعوة إلى السلام، الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الوسائل الدبلوماسية. ويحدونا أمل وطيد في أن يتسنى من خلال هذا الجهد الدبلوماسي استعادة السلام الذي يشكل قلب وروح منظمتنا، الأمم المتحدة.

السيد كي (كمبوديا) (*تكلم بالإنكليزية*): تعرب كمبوديا عن بالغ قلقها إزاء المعاناة الإنسانية والخسائر في الأرواح والحالة التي تتكشف في أوكرانيا. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه لا يمكن تحقيق سلام دائم إلا من خلال الحوار السلمي والتفاوض. وينبغي لجميع الأطراف أن تكفل حماية جميع المدنيين والهياكل الأساسية المدنية. ويجب ضمان وصول المساعدة الإنسانية إلى السكان في أوكرانيا وحولها خلال هذا الوقت الحساس. وتؤيد كمبوديا تأييدا تاما جهود الأمين العام لمعالجة الأزمة الإنسانية وإيجاد حل سلمي. في ٢٦ شباط/فبراير، أصدر وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا بيانا حضوا فيه الأطراف المعنية على السعي إلى إيجاد حل سلمي وفقا للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وتتمسك كمبوديا بموقفها الثابت بأنه يجب علينا جميعا أن نحترم سيادة الدول الأعضاء الزميلة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. وبذلك، شاركت كمبوديا في تقديم مشروع القرار A/ES-11/L.1 وستصوت عليه بالموافقة.

السيد عليف (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الحالة في أوكرانيا وحولها مصدر قلق بالغ يستلزم اتخاذ إجراء عاجل لتهدئة التوترات وإيجاد حل سلمي وفقا للقانون الدولي. وتأسف أذربيجان شديد الأسف لاستمرار الأزمة في التتسبب في سقوط خسائر كبيرة، ولا سيما بين السكان المدنيين. ونود أن نعرب عن خالص تعازينا لأسر الذين لقوا حتفهم ومواساتنا لأسر الجرحى. وندعو إلى التقيد الصارم بالقانون الدولي الإنساني. يجب حماية وصون أرواح المدنيين والهياكل الأساسية المدنية في جميع الأوقات. يتطلب تطور الأزمة الإنسانية في الميدان اتخاذ تدابير سريعة للتخفيف من أثر الحالة على المدنيين. وانطلاقا من ذلك الفهم، قدمت أذربيجان بالفعل المساعدة الإنسانية على أساس ثنائي في شكل أدوية ومعدات طبية وغيرها من الضروريات في حالات الطوارئ لشعب أوكرانيا.

ينبغي تسوية الحالة بالوسائل الدبلوماسية السلمية مع الامتثال التام لقواعد ومبادئ القانون الدولي التي توجه العلاقات بين الدول، بما في ذلك احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها. إن الامتثال الصارم لقواعد ومبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول والوفاء بحسن نية بالالتزامات التي تعهدت بها الدول أمران حاسمان لصون السلم والأمن الدوليين والإقليميين. وتكرر أذربيجان دعوتها إلى الحوار دون إبطاء للحيلولة دون زيادة تصاعد الحالة، وتشدد على ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة بين الأطراف.

السيد ريباكوف (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): ستصوت جمهورية بيلاروس معارضة لمشروع القرار A/ES-11/L.1. إننا جميعا نتحمل نصيبنا من المسؤولية عما يحدث في أوكرانيا. فقبل ثماني سنوات وُقعت اتفاقات مينسك واتخذ مجلس الأمن القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥).

بيد أنه لا مجلس الأمن ولا الجمعية العامة ولا المجتمع الدولي ككل تمكن من إقناع السلطات الأوكرانية أو إجبارها على الوفاء بأحكامهما. وطوال تلك السنوات الثماني، ظلت أوكرانيا من الناحية العملية في حالة حرب أهلية، لأن سلطات كييف لم ترغب في الجلوس إلى طاولة المفاوضات مع مواطنيها من دونيتسك ولوهانسك، وأبت النظر في مصالحهم المشروعة. وطوال تلك السنوات الثماني، ما فتئ الناس في جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين – ومعظمهم من المدنيين، بمن فيهم كبار السن والنساء والأطفال – يموتون.

وتوجه الفقرة ٨ من مشروع القرار دعوة يشوبها النفاق إلى جميع الأطراف للالتزام باتفاقات مينسك. ولديَّ رغبة شديدة بأن أسأل مقدمي مشروع القرار هذا أين كانوا جميعًا! لماذا لم تتمكن البلدان المشاركة في تقديم المشروع طوال تلك السنوات الثماني من إجبار كييف على الوفاء بأحكام تلك الوثائق؟

ما حدث هو أن الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا والمجتمع الدولي بأسره قد استسلموا لضغوط لا ترحم من الولايات المتحدة وكندا وبلدان الاتحاد الأوروبي – التي تعتقد بالطبع أنها المعيار الذهبي للديمقراطية – وبالتالي لم يتمكنوا من استجماع القوة والشجاعة للرد بشكل مناسب على الأعمال الإجرامية التي ترتكبها السلطات الأوكرانية. وعندما نسأل لماذا نتذكر الأحداث الماضية الآن، في وقت يلقى فيه الناس حتفهم جراء نزاع مسلح، فإن إجابتنا بسيطة جدا. ما زلنا لم نتعلم دروس الحرب العالمية الثانية. ولم يدرك المجتمع الدولي في ذلك الوقت أن أي جراثيم للنازية الجديدة في أي بلد يجب إبادتها على الفور. وما يحدث اليوم في هذه القاعة وخارج جدرانها دليل واضح آخر وتأكيد على ازدواجية المعايير من الولايات المتحدة وحلفائها، الذين أودت جرائمهم بمئات الآلاف من الضحايا في يوغوسلافيا والعراق وليبيا وأفغانستان.

وننفي نفيا قاطعا أي اتهامات بأن بيلاروس ضالعة في أي استخدام غير قانوني للقوة ضد أوكرانيا. بل سأكشف سرا مروعا. نحن بالفعل ضالعون. وما فتئ الرئيس ألكسندر لوكاشينكو يبذل شخصيا كل جهد ممكن لإقامة اتصالات بين الجانبين الروسي والأوكراني. ولذلك فإن مشاركتنا الحالية تتمثل في تنظيم المفاوضات بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا والقيام بكل ما يلزم لكفالة عقدها، ونتمنى مخلصين للمشاركين في المفاوضات كل النجاح. ولم تذكر بلدان كثيرة تلك المفاوضات في بياناتها. وندرك أنها لا تود أن تذكر اسم بلدنا بطريقة إيجابية أو حتى محايدة، ولكن هل هي لا تود ذكر بيلاروس أم أنها لا تريد للمفاوضات النجاح؟

واستجابة للأحداث في أوكرانيا، لجأت بلدان مختلفة كالعادة إلى أداتها المفضلة، أي فرض الجزاءات. وهي التي ستتحمل المسؤولية الكاملة عن أن فرض الجزاءات – على سماد البوتاس البيلاروسي، على سبيل المثال – سيؤدي إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية واشتداد الجوع في الداخل وفي البلدان التي تبعد آلاف الكيلومترات عن بيلاروس. إن الجزاءات المعلنة لا تستهدف طرفا بعينه. بل هي مصممة لخنق الاقتصادات وخفض مستويات معيشة الناس. وتمثل الجزاءات الحالية – وقد وصفها البعض بأنها إعلان حرب اقتصادية – أقبح أنواع الإرهاب الاقتصادي والمالي.

وأفاد ممثلو بعض البلدان بأن حدود بلدانهم مفتوحة بالكامل أمام الأوكرانيين والمواطنين الأجانب من البلدان الثالثة لمغادرة أوكرانيا. وفيما يتعلق بتلك الحدود التي يفترض أنها مفتوحة، لا بد لي من إبلاغ الجمعية بأن مواطني بيلاروس وروسيا، ولا سيما جميع الرجال الذين تزيد أعمارهم عن ١٨ عاما، يواجهون صعوبات خطيرة وهم يحاولون مغادرة أوكرانيا. فالسلطات الأوكرانية لا تسمح لهم بالخروج، والروس والبيلاروسيون محتجزون كرهائن. ونعلم أيضا عن حالات العنصرية والتمييز والضرب والصد عبر الحدود التي يمارسها الحراس البولنديون ضد المواطنين الأجانب. وفي ٢٦ فبراير/شباط، قام حرس الحدود البولنديون بضرب مجموعة من حوالي ١٠٠ طالب هندي وإعادتهم إلى أوكرانيا، ومن حسن الحظ أنهم اقتيدوا إلى مخيم للاجئين في رومانيا. ونحن في بيلاروس نتلقى أيضا العديد من الطلبات من المواطنين البيلاروسيين ومن سفارات البلدان الممثلة هنا في هذه القاعة التي يرغب مواطنوها في المرور عبر بيلاروس من أجل العودة إلى ديارهم.

الحدود من جانبنا مفتوحة. ونحن على استعداد لاستقبال البيلاروسيين والنظر في طلبات الدخول التي يقدمها مواطنو البلدان الثالثة. ونحث الأوكرانيين على الاستجابة لنداءاتنا وفتح ممرات إنسانية – أو حتى ممر إنساني واحد فقط – لتمكين الأفراد من عبور الحدود البيلاروسية – الأوكرانية إلى بيلاروس. وقد قدمنا بالفعل طلبا عاجلا في ذلك الصدد إلى ممثلي الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر في مينسك.

ويساورنا قلق بالغ إزاء تفشي الانتهاكات والنهب في أوكرانيا، بما في ذلك في حق الأجانب. وقد أدى التوزيع غير المنضبط للأسلحة بالفعل إلى تصاعد حاد في أعمال العنف والسرقة التي وقع ضحيتها أشخاص عاديون، مثل سائقي الشاحنات لمسافات طويلة الذين ينقلون البضائع الدولية، وقد لقى بعضهم حتفه. لماذا لا تذكر الوفود هنا شيئا عن ذلك؟ وبالمناسبة، نعتقد أن قيادة الاتحاد الأفريقي قد أدلت في الواقع ببيانات بشأن هذه المسألة.

لقد فقدت بيلاروس ثلث سكانها في الحرب العالمية الثانية. ونحن على دراية كبيرة بما تعنيه حياة الإنسان. وننعى جميع الذين لقوا حتفهم في السنوات الثماني الماضية في جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين وفي كييف. وننعى الذين أحرقوا أحياء في مقاطعة أوديسا. وننعى كل من يموتون اليوم. والمفاوضات وحدها هي التي يمكن أن تنهي إراقة الدماء هذه. لقد قدمت بيلاروس بالفعل الكثير وستواصل بذل كل ما في وسعها لتسوية النزاع. ولكل طرف حقائقه في أي حرب. ولكل حرب ديناميتها، وكلما طال أمدها، أصبحت أكثر قسوة، وهذا ما نراه اليوم. إننا جميعا نغرق في طوفان من الأكاذيب والمعلومات المضللة التي ينشرها إرهابيو المعلومات.

لا أستطيع أن أصفهم بوصف آخر. إذ أن الأغلبية العظمى منهم تجلس في وضع مريح على كراسي بذراعين في مكاتب تبعد آلاف الكيلومترات عن مسرح العمليات العسكرية.

في غضون بضع دقائق سنصوت جميعا على مشروع القرار هذا. والواقع أنه ينبغي أن يتألف من فقرة واحدة مكتوبة بلغة عادية واضحة، وليس بلغة الأمم المتحدة. وينبغي أن يدعو مشروع القرار إلى وقف فوري للأعمال القتالية وإلى إجراء مفاوضات. أدرك أن كل شخص هنا لديه تعليمات من عاصمة بلاده. وأعرف أيضا بأن ضغوطا كبيرة تمارس على بعض الوفود للتصويت لصالح مشروع القرار، وليس لدي أي أوهام على الإطلاق بشأن ما ستؤول إليه النتيجة. ومع ذلك، أطلب من الدول الأعضاء أن تفكر في الأمر مرة أخرى وأن تصوت وفقا لما يمليه عليها ضميرها، رغم أنني أفهم أن التصويت وفقا لضمير المرء في الأمم المتحدة يمكن أن يؤدي إلى فقدانه وظيفته.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أتوجه بقولي إلى جميع الذين يكرسون أنفسهم للمهمة النبيلة لهذه المنظمة، بأن علينا أن نحض روسيا اليوم على وقف حربها غير المبررة وغير المستفزة وغير المعقولة، واحترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. ونحض جارة أخرى لأوكرانيا أي بيلاروس، التي استمعنا إليها للتو، على التوقف عن دعم الحرب وعدم السماح باستخدام أراضيها للتيسير لهذا العدوان. واليوم نقف معا لمحاسبة روسيا على انتهاكاتها للقانون الدولي، ومعالجة الأزمة المروعة لحقوق الإنسان والأزمة الإنسانية التي تتكشف أمام أعيننا.

هذه لحظة استثنائية، حيث لأول مرة منذ ٤٠ عاما، يدعو مجلس الأمن إلى عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة. وأكرر، منذ ٤٠ عاما. إن معظم الرجال والنساء الذين يقاتلون في أوكرانيا لم يولدوا حتى في المرة الأخيرة التي اجتمعت فيها الأمم المتحدة بهذه الطريقة للتوحد من أجل السلام، وأتجرأ على القول بأن العديد من الأشخاص الموجودين في هذه القاعة لم يولدوا آنذاك. ومع ذلك، قد يتذكر عدد قليل من أقدم الأوكرانيين والروس أوقاتا من هذا القبيل، أي أوقات غزت فيها دولة أوروبية عدوانية دولة أخرى، من دون سابق استفزاز، للمطالبة بأراضي جارتها؛ ووقت أعلن فيه ديكتاتور أوروبي أنه سيعيد إمبراطوريته إلى مجدها السابق. وغزو تسبب في حرب مروعة لدرجة أنه حفز هذه المنظمة على الوجود. والآن، وفي أكثر من أي مرحلة سابقة في التاريخ الحديث، تواجه الأمم المتحدة تحديا. وإذا كان للأمم المتحدة أي هدف، فهذا الهدف يتمثل في منع الحرب، وإدانة الحرب، ووقف الحرب. هذه هي مهمتنا هنا اليوم. إنها المهمة التي بُعثنا بها

إلى هنا بوصفنا ممثلين للقيام بها، ليس من قبل عواصمنا فحسب، بل من قبل البشرية جمعاء.

لقد حدث الكثير بسرعة كبيرة مما أوصلنا إلى هذه اللحظة الفريدة. وقبل أسبوع تقريبا، وفي بطن الليل، قام الرئيس بوتين بغزو واسع النطاق لدولة عضو زميلة في نفس الوقت الذي كان فيه مجلس الأمن يعقد اجتماعا عاجلا سعيا منه لتعزيز الدبلوماسية وخفض التصعيد (S/PV.8974). وبينما كان مجلس الأمن يناقش السلام، أعلن بوتين الحرب. لقد دافعت أوكرانيا عن نفسها بشجاعة وقوة كبيرتين. وكما قال الرئيس بايدن في خطابه عن حالة الاتحاد الليلة الماضية فإن الرئيس بوتين "واجه جدارا من القوة لم يتخيله أبدا. واجه الشعب الأوكراني". لكن الطبيعة الوقحة والعشوائية للهجوم الروسي كانت لها عواقب مدمرة ومروعة على البلد بأسره. فقد قصفت روسيا المباني السكنية. وقصفت المقابر المقدسة. وقصفت رياض الأطفال ودور الأيتام والمستشفيات. وتسببت روسيا في تفشي جوع جماعي وتسببت في فرار أعداد كبيرة من السكان من منازلهم، ووفقا لأحدث تقديرات الأمم المتحدة ارتحل نحو مليون شخص. ونشكر البلدان التي فتحت حدودها وقلوبها وبيوتها للفارين من أوكرانيا. وأود أيضا أن أكرر نداء وكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الذي يحث الجميع على مساعدة كل الفارين من الصراع والترحيب بهم، بغض النظر عن العرق أو الجنسية. فاللاجئون هم لاجئون.

أما بالنسبة لمن ظلوا هناك، فتعمل روسيا على تدمير البنية التحتية الحيوية، أي الخدمات الحيوية التي توفر لملايين الأشخاص في جميع أنحاء أوكرانيا مياه الشرب للبقاء على قيد الحياة وتوفر الغاز لمنع الناس من التجمد حتى الموت. الآن يبدو أن روسيا تستعد لزيادة وحشية حملتها ضد أوكرانيا. لقد رأينا مقاطع فيديو للقوات الروسية وهي تنقل أسلحة فتاكة بشكل استثنائي، إلى أوكرانيا، وهي أسلحة لا مكان لها في ساحة المعركة. ويشمل ذلك الذخائر العنقودية والقنابل الفراغية، المحظورة بموجب اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩. لقد رأينا جميعا القافلة القاتلة التي يبلغ طولها ٤٠ ميلا وهي تتجه نحو كييف. يواصل الرئيس بوتين تصعيد الحالة، ووضع القوات النووية الروسية في حالة تأهب قصوى ويهدد بغزو فنلندا والسويد. لقد خانت روسيا الأمم المتحدة في كل خطوة من خطوات الحرب. وتتعارض أعمالها مع كل ما تمثله هذه الهيئة.

لقد تكاتف الناس في جميع أنحاء العالم بالفعل على النحو الذي يجب أن تفعله الجمعية العامة اليوم. واندلعت احتجاجات ووقفات ضد الحرب الروسية وتضامنا مع أوكرانيا، وتميزت باللونين الأزرق والأصفر، في جميع أنحاء العالم. كانت احتجاجات من أجل السلام. يقف الناس في كل مكان لحض الرئيس بوتين على وقف هذا الهجوم، ابتداء من بانكوك إلى بودابست، ومن برلين إلى بوينس آيرس، ومن سيدني إلى سيول، ومن كالغاري إلى كيب تاون، وحتى في موسكو ومينسك. إن أبناء الشعب الروسي أنفسهم يتساءلون عن عدد الأرواح التي سيضحي بها بوتين لإشباع طموحاته المثيرة للسخرية، ويشعرون بالفزع من الإجابة. أشكر المتظاهرين الروس على شجاعتهم. وأقول للجنود الروس الذين أُرسلوا إلى الخطوط الأمامية لخوض حرب ظالمة لا لزوم لها، إن قادتهم كذبوا عليهم. وأحثهم على عدم ارتكاب جرائم حرب وبذل كل ما في وسعهم لإلقاء أسلحتهم ومغادرة أوكرانيا.

وحقيقة الأمر أن هذه الحرب كانت من اختيار رجل واحد ورجل واحد فقط، أي الرئيس بوتين. فقد كان خياره إجبار مئات الآلاف من الناس على حشو حياتهم في حقائب صغيرة حملوهم على ظهورهم والفرار من البلاد؛ وإرسال الأطفال حديثي الولادة إلى ملاجئ مؤقتة للحماية من القنابل؛ وإرغام الأطفال المصابين بالسرطان على التجمع في أقبية المستشفيات، مما يقطع عنهم تلقي علاجهم، فذلك أساسا بمثابة الحكم عليهم بالإعدام. كانت تلك خيارات الرئيس بوتين. الآن حان الوقت بالنسبة لنا لتحديد اختيارنا.

إن الولايات المتحدة تختار الوقوف إلى جانب الشعب الأوكراني. وبالتنسيق مع حلفائنا وشركائنا، نختار جعل روسيا تتحمل عواقب صارمة نتيجة أفعالها. وخيارنا هو أن نحاسب روسيا على أعمالها، وسنصوت قريبا على مشروع القرار A/ES-11/L.1، الذي يفعل ذلك تحديدا. ونعتقد أنه تصويت بسيط. فينبغي للأعضاء أن يصوتوا بنعم إذا

كانوا يعتقدون أن للدول الأعضاء – بما فيها دولهم – الحق في السيادة والسلامة الإقليمية. وينبغي لهم أن يصوتوا بنعم إذا كانوا يعتقدون أنه يجب محاسبة روسيا على أفعالها. وينبغي لهم أن يصوتوا بنعم إذا كانوا يؤمنون بالتمسك بميثاق الأمم المتحدة وكل ما تمثله هذه المؤسسة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة كاتشيا (الكرسي الرسولي) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، السيد الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة، لأنه قد هزنا في الأيام القليلة الماضية شيء مأساوي – حرب. ينضم الكرسي الرسولي إلى العديد من الدول الأعضاء والملايين في جميع أنحاء العالم الذين يدعون إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية في أوكرانيا والعودة إلى الدبلوماسية والحوار. لقد أنشئت هذه المنظمة لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب حتى يتسنى لهم أن يعيشوا معا في سلام مع بعضهم بعضا في حسن جوار. ومن واجب جميع الدول أن تسعى إلى تسوية المنازعات عن طريق التفاوض أو الوساطة أو بوسائل سلمية أخرى، حتى عندما تكون الحرب قد بدأت.

وقد أعرب البابا فرنسيس، يوم الأحد الماضي، عن شعوره بالقرب من كل من يعانون الآن جراء النزاع، مشددا على

”الضرورة الملحة إلى فتح ممرات إنسانية ووجوب الترحيب بالفارين. إننا مفجوعون إزاء ما يحدث في أوكرانيا. ويجب علينا ألا ننسى الحروب في أجزاء أخرى من العالم. أكرر: ألقوا أسلحتكم. من يحبون السلام يرفضون الحرب كأداة للعدوان على حرية الشعوب الأخرى وكوسيلة لتسوية المنازعات الدولية“.

ويود الكرسي الرسولي أيضا أن يعرب عن تقديره في هذا المحفل للدول التي تقدم المساعدة الإنسانية للمحتاجين، سواء في أوكرانيا أو في البلدان المجاورة التي لجأ إليها العديد من الأوكرانيين في طلب الأمان.

ودعا البابا فرنسيس المؤمنين وغير المؤمنين على حد سواء إلى اعتبار اليوم، ٢ آذار/مارس، يوما للشعور بمعاناة الشعب الأوكراني ولإدراك أننا جميعا إخوة وأخوات وللتوسل إلى الله من أجل إنهاء هذه الحرب. ويؤمن الكرسي الرسولي إيمانا راسخا بأن هناك دائما وقتا لحسن النية. ولا يزال هناك مجال للمفاوضات. ولا يزال هناك مجال لممارسة الحكمة التي يمكن أن تمنع هيمنة الأطراف والمصالح الخاصة وأن تصون التطلعات المشروعة للجميع، فضلا عن تجنيب العالم حماقة الحرب وأهوالها. وآمل أن تعزز هذه الدورة الاستثنائية الطارئة الجهود التي تساعد على تحقيق تلك الغاية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن نظام مالطة ذي السيادة المستقلة.

السيد بيرسفورد – هيل (نظام مالطة ذو السيادة المستقلة) (*تكلم بالإنكليزية*): ما فتئ نظام مالطة ذو السيادة المستقلة، وهو كيان مستقل يقدم معونة إنسانية عالمية للقيام برسالة خاصة تتمثل في خدمة المرضى والفقراء، يراقب ببالغ الحزن والأسى النزاع الدائر الذي أثر على حياة الكثير من مواطني أوكرانيا والذي يتسبب حاليا في تدفق غير مسبوق للاجئين الذين يلتمسون السلام والأمن خارج حدود بلدهم. وخلال السنوات الثماني الماضية من النزاع، قدمت سفارة النظام لدى أوكرانيا قدرا كبيرا من الدعم والمشورة والمساعدة المادية للمحتاجين من المواطنين الأوكرانيين والمقيمين غير الأوكرانيين في أوكرانيا.

وتشهد الأزمة الحالية تعرض العديد من المدن والبلدات للهجوم والقصف، ما يجبر الأسر على مغادرة منازلها والبحث عن مأوى في مكان آخر. وقد أفاد ممثلونا وسفراؤنا في المنطقة بأنه على الرغم من أن لدى بعض اللاجئين الوسائل الكافية للسفر والعثور على ملجأ بمفردهم أو أنهم يتمتعون بجنسية مزدوجة في دول مجاورة، فإن الغالبية لا يملكون الموارد اللازمة لإعالة أنفسهم من دون دعم. وتتوقع وكالات الأمم المتحدة أن النتيجة المحتملة لتلك الحالة هي النزوح المحتمل لأكثر من ٦ ملايين شخص طلبا للجوء. وفي الوقت نفسه، فإن العديد من كبار السن والمرضى أو من الأشخاص الذين يعانون من شكل من أشكال الإعاقة غير قادرين على الهروب من القصف والتوتر الذي يصاحب الاضطرابات المدنية. ومن الواضح أننا قلقون بشأنهم بقدر

ما نشعر بالقلق بشأن الذين تمكنوا من المغادرة. ويواصل موظفونا ومتطوعونا في المراكز السكانية الرئيسية في أوكرانيا تقديم أكبر قدر ممكن من المساعدة، نظرا لمشاكل الأمن والسلامة المستمرة.

وفي نهاية الأسبوع الماضي، عقدنا مؤتمر قمة لسفرائنا الإقليميين ومقدمي المعونة تحت رعاية وكالة الإغاثة الدولية التابعة لنا، مالتيزر إنترناشيونال. وقد تمكنا من استعراض كل من النطاق المتزايد لأزمة اللاجئين وكذلك المبادرات التي نتخذها لدعم أعدادهم المتزايدة، التي تتألف أساسا من الأمهات والأطفال وعدد صغير من كبار السن. وحتى صباح اليوم، تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من ٠٠٠ ٧٠٠ فرد قاموا بالرحلة عبر حدود بولندا وسلوفاكيا ورومانيا وهنغاريا ومولدوفا. وسيزداد تدفق الأسر المكروبة في كل يوم يستمر فيه النزاع.

ونرى بعض الدول تبذل قصارى جهدها للترحيب بهؤلاء الناس ومساعدتهم خلال صدمتهم. ويبلغ مجموع موظفي نظام مالطة على طول الحدود مع أوكرانيا أكثر من ٠٠٠ ٥ موظف، حيث يقوم عشرات الآلاف من المتطوعين بكل شيء من تقديم الطعام الساخن والشراب ورعاية ضحايا الإصابات والحوادث وتقديم المشورة والدعم العاطفي والمساعدة في تأمين الإقامة على المدى القصير. وقاد متطوعون من مواقع بعيدة عن الحدود، كثير منهم من بلدان أخرى، ويمثلون كنائس ومجموعات مجتمعية مختلفة، سياراتهم وشاحناتهم الصغيرة لتوفير وسائل نقل للوافدين الجدد لضمان منحهم كل فرصة للعثور على مكان للإقامة. وننسق أنشطتنا مع وكالات المعونة الدولية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ونشارك في برنامج دولي لجمع الأموال لضمان استمرار توافر الموارد الكافية لدعم المحتاجين وإعالتهم. ومما يُشعرنا بالأمل أن مجلس حقوق الإنسان في جنيف سيعقد مناقشة بشأن حقوق الإنسان في أوكرانيا اليوم. وسيشارك ممثلون عن حكومتنا في تلك المناقشة الهامة.

إننا نناشد الدول ذات النوايا الحسنة أن تقدر الصدمة التي يعاني منها جميع اللاجئين. وعلى وجه الخصوص، نناشد البلدان التي تستقبل اللاجئين أن ترحب بنفس قدر ترحيبها بالأوكرانيين بأفراد الجماعات القومية والعرقية الأخرى الذين وقعوا في براثن هذا النزاع ويسعون في طلب الأمن. فينبغي أن تتجاوز عروض المساعدة والدعم الخطوط الإثنية والعرقية والثقافية وألا تشوبها أعمال أو مواقف تمييزية. وهذا الصراع في أوروبا يدفع إلى إدراك أن قضايا النازحين داخليا واحتياجات اللاجئين الذين أجبروا على ترك ديارهم تؤثر على العالم بأسره – أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا وأمريكا اللاتينية – والآن أوروبا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية.

السيدة سوريك (*تكلمت بالإنكليزية*): يدين المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية بشدة الحرب العدوانية غير المبررة التي شنها الاتحاد الروسي، بمشاركة بيلاروس، ضد أوكرانيا، وهي دولة ذات سيادة وديمقراطية. إنه انتهاك للقانون الدولي والاتفاقات الدولية والنظام الدولي القائم على القواعد الذي يدعم هدفنا المشترك المتمثل في السلام العالمي ووجود منظمات مثل المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية.

إن أمر الغزو الذي أصدره الرئيس فلاديمير بوتين، رئيس الاتحاد الروسي، يشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة. ولأننا نؤمن إيمانا راسخا بحق الناس في ممارسة حقوقهم وحرياتهم الأساسية، نريد أن نعرب عن دعمنا الكامل لشعب أوكرانيا وتضامننا معه. إنهم ضحايا أبرياء لهذا العدوان. ونحن نحيي الشركاء الشجعان ونشطاء الديمقراطية الذين انخرط معهم المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابابية في السنوات القليلة الماضية في الوقت الذي حققت أوكرانيا تقدما هائلا نحو أن تصبح ديمقراطية مستقرة ومزدهرة. وندعو المجتمع الدولي إلى التحرك لحمايتهم والتخفيف من الآثار الإنسانية المترتبة على الغزو. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن العملية العسكرية بدأت بينما كان مجلس الأمن مجتمعا لمناقشة الأزمة (S/PV.8974). ونؤكد من جديد اعتقادنا الراسخ بأنه ينبغي معالجة الأزمات الدولية من خلال الدبلوماسية المتعددة الأطراف وحلها على أساس مبادئ الميثاق.

ومما يؤسف له بشكل خاص أن هذا الرفض السافر لتلك المبادئ قد حدث خلال جائحة أوضحت الحاجة إلى زيادة التعاون العالمي

لجعل العالم قابلا للحوكمة وتحقيق العدالة للجميع. إننا نشهد الآن ما يمكن أن يفعله حاكم بلا رادع داس طوال عقود على الحقوق والحريات الأساسية لمواطنيه لتقويض السلام والديمقراطية خارج حدوده. إن أوكرانيا بلد نجح في الوصول إلى المعايير الديمقراطية خلال العقدين الماضيين، من احترام حرية الإعلام إلى الانتخابات الحرة والنزيهة، والديمقراطية المحلية ومكافحة الفساد. ولا عجب أن الرئيس بوتين خائف من مثل هذه الحيوية الديمقراطية على عتبة بابه. هذه لحظة محورية للديمقراطيين في جميع أنحاء العالم للوقوف متحدين لدعم أوكرانيا. إنها أيضا لحظة لتعزيز العمل لمواجهة ومنع صعود الأنظمة الاستبدادية في أماكن أخرى، والتي لا يمكن أن تستمر من دون اللصوصية والانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان والحريات.

وندعو روسيا إلى سحب قواتها العسكرية فورا والاحترام الكامل لسيادة أوكرانيا. إن التفسيرات الانتقامية للتاريخ ومحاولات تغيير الحدود القائمة على الأوهام العرقية القومية لا تقدم طريقا مضيئا للبشرية بل طريقا نحو الظلام ودورات العنف التي لا نهاية لها. وهي بالتأكيد لا توفر الأمل للأجيال الشابة والتي لم تولد بعد والتي ستتحمل وطأة أزمة المناخ أو لبلايين الأشخاص الضعفاء في جميع أنحاء العالم الذين لم يحققوا بعد الوعد بحياة خالية من الخوف والعوز ووعد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. تلك هي التحديات الحقيقية في عصرنا.

ونشجع الأمين العام أنطونيو غوتيريش على الاستفادة من مساعيه الحميدة للمضي قدما في مفاوضات وقف إطلاق النار، ووصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة من الحرب، وحماية المدنيين، ولا سيما الأكثر ضعفا. ونحث الدول الأعضاء على اعتماد وإنفاذ جزاءات ضد الاتحاد الروسي إلى أن يسحب قواته وتُسترد السلامة الإقليمية لأوكرانيا بالكامل. ونحث الدول الأعضاء على القيام بكل ما يلزم وفقا لمبادئ الميثاق لوقف هذه الحرب ومنع أي تصعيد آخر للصراع. وسيقوم المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية بدوره، بالتعاون مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها والحكومات والمنظمات الديمقراطية الأخرى، لحماية المبدأ القائل بأن لكل بلد الحق في تقرير مصيره بحرية على أساس إرادة شعبه، المعبر عنها بحرية. فالديمقراطيات والمؤسسات والعمليات هي أفضل وسيلة لحماية ذلك الحق. وعلينا اليوم أن ندافع عن تلك المبادئ. علينا اليوم أن ندافع عن أوكرانيا، التي تجسد تلك المبادئ وتدافع عنها، وتكسب احترامنا الكبير.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند. بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ٥ من جدول الأعمال.

البند ٥ من جدول الأعمال (*تابع*)

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

مشروع القرار A/ES-11/L.1

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا لعرض مشروع القرار A/ES-11/L.1.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إننا نعيش لحظة حاسمة بالنسبة لجيلنا. وجيلنا هو ذلك الجيل الذي افترض أسلافنا أنه سيُنقَذ من ويلات الحرب. ولهذا أنشأوا الأمم المتحدة. ومع ذلك، يقع على عاتقنا اليوم إنقاذ الأجيال القادمة. اسمحوا لي أن أقرأ النص التالي.

”يتمثل موقفنا في أنه مهما كانت المظالم التي قد تكون لدى دولة ما، ومهما وجدت أن الوضع الراهن مرفوض، فإن الحرب العدوانية هي وسيلة غير قانونية لتسوية تلك المظالم أو لتغيير تلك الظروف. ربما كانت [ألمانيا في عشرينات وثلاثينات القرن الماضي] قد واجهت مشاكل يائسة، مشاكل كان من شأنها أن تبرر أجرأ التدابير دون الحرب. وجميع الأساليب الأخرى – الإقناع، والدعاية، والمنافسة الاقتصادية، والدبلوماسية – كانت متاحة أمام أي بلد مظلوم، ولكن الحرب العدوانية كانت محظورة. وهؤلاء المدعى عليهم قاموا بحرب عدوانية، حرب تنتهك المعاهدات. لقد هاجموا وغزوا جيرانهم

من أجل تنفيذ سياسة خارجية كانوا يعرفون أنه لا يمكن تحقيقها إلا بالحرب. وهذا هو ما نتهمهم به أو نقترح التحقيق فيه“.

وقد قال هذه الكلمات القاضي روبرت جاكسون، كبير المستشارين القانونيين، هذه الكلمات في خطابه الافتتاحي أمام المحكمة العسكرية الدولية في قصر العدل في نورمبرغ في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٥. واليوم، توجه تلك الكلمات إلى السيد بوتين، والسيد شويغو، والسيد لافروف، والسيد فولودين، والسيدة ماتفيينكو، وربما العشرات غيرهم، ولكنها بالتأكيد ليست موجهة إلى المواطنين الروس الذين حاولوا الحفاظ على كرامتهم.

منذ ما يقرب من أسبوع، ما برحت أوكرانيا تقاتل، وتقاتل تحت القنابل والصواريخ، وتقاتل في مواجهة الأساطيل والمعدات والحشود الهائلة من الأعداء. لقد غامروا بالدخول إلى الأراضي الأوكرانية ليس لقتل بعضنا فحسب، وليس فقط لتغيير مسارنا وأولوياتنا، ولكن لحرمان أوكرانيا من الحق في الوجود. وكما زعم أبواق دعايتهم، فقد جاءوا لحل القضية الأوكرانية. فلنتوقف ونفكر فيما إذا كانت تلك الكلمات تذكرنا بشيء ما. نعم، قبل أكثر من ٨٠ عاما، حاول ديكتاتور آخر في نهاية المطاف حل قضية شعب آخر. وقد فشل عندما رد العالم بطريقة حازمة وموحدة. حدث ذلك على الفور، ومع ذلك كلف التأخير عشرات الملايين من الأرواح. هل نحن مستعدون لدفع مثل هذا الثمن الآن؟ أم أن الوقت قد حان الآن لإثبات وحدتنا في الهدف والفعل؟

ونقدر جميع مظاهر تلك الوحدة والتضامن مع أوكرانيا. وأود أن أعرب عن امتناننا لجميع الدول الأعضاء التي تدعم الأوكرانيين في كفاحهم من أجل الحرية. وأود أيضا أن أشكر الدول الأعضاء التي قبلت اللاجئين الأوكرانيين، ومعظمهم من النساء والأطفال. فقد فر أكثر من نصف مليون شخص بالفعل من الصواريخ والقذائف الروسية. ولن أقرأ جميع الحقائق المتعلقة بجرائم الحرب والجرائم الجديدة ضد الإنسانية التي ارتكبتها القوات الروسية منذ بياني السابق قبل يومين (انظر A/ES-11/PV.1). والقائمة طويلة جدا لدرجة أن الوقت سينفد. إن الجرائم همجية لدرجة أنه من الصعب إدراكها. وفي مواجهة المقاومة الكاملة للسكان الأوكرانيين، شرع نظام بوتين في استخدام الأسلحة العشوائية على نطاق واسع في المناطق السكنية مثل قاذفات الصواريخ المتعددة والقنابل الجوية. وقتل أوكرانيون بصواريخ باليستية وقنابل فراغية روسية. وبالأمس تحديدا، تعرضت كييف وخاركيف وجيتومير وماريوبول وميليتوبول والعديد من المدن والبلدات الأخرى لقصف عنيف أسفر عن مقتل عشرات الأبرياء، بمن فيهم الأطفال.

وتأسف أوكرانيا عميق الأسف لمقتل طالب هندي في قصف شنته القوات المسلحة الروسية في خاركيف. ونعرب عن أعمق مواساتنا للهند وأقارب الضحية. كما أصيب مواطن صيني في مدينة أوكرانية أخرى بسبب الهجمات الروسية المميتة. وأصبح المواطنون الأوكرانيون والأجانب رهائن في العدوان المسلح الروسي على أوكرانيا. وفي كييف، قصف القتلة الروس برج التلفزيون في المدينة، مما أسفر عن مقتل خمسة من المارة. وسقط أحد الصواريخ على النصب التذكاري لمحرقة اليهود في بابين يار، وهو مكان مقدس لإحياء ذكرى مقتل اليهود الأوكرانيين وممثلي الجماعات العرقية الأخرى الذين قضوا على أيدي النازيين خلال الحرب العالمية الثانية. أليس من المفارقة أن يُقتل ضحايا النازيين للمرة الثانية على أيدي أتباع النازية المعاصرين.

وكما تساءل الرئيس زيلينسكي، ما الفائدة من تكرار شعار ”لن يحدث ذلك مرة أخرى أبدا“ لمدة ٨٠ عاما؟ ومن الواضح بالفعل أن هدف روسيا ليس مجرد احتلال؛ إنها إبادة جماعية. وستعقد محكمة العدل الدولية يومي ٧ و ٨ آذار/مارس جلسات استماع علنية بشأن قضية تتعلق بادعاءات الإبادة الجماعية بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، أوكرانيا ضد الاتحاد الروسي. كما قرر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية المضي قدما في فتح تحقيق رسمي في الحالة في أوكرانيا. إن التصعيد غير المبرر للعدوان الروسي على أوكرانيا يبعث على الاعتقاد بأن الجرائم التي تقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية لا تزال ترتكب على الأراضي الأوكرانية. وإلى جانب الحالة في شبه جزيرة القرم ودونباس، تشير الأحداث مؤخرا إلى أن قوات المعتدي تواصل ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

عند مراقبة إراقة الدماء في أوكرانيا، قد يميل المرء إلى القول "هذه ليست حربي". سيكون ذلك خطأ. فالشر لن يتوقف أبدا. وسوف يسعى لغزو المزيد والمزيد الأراضي. وإذا تم التسامح معه، فإنه سيتقدم أكثر فأكثر. ومشروع القرار A/ES-11/L.1 هو أحد لبنات بناء جدار لوقفه، ووضع حد له في أوكرانيا، وعدم السماح له بالذهاب إلى أبعد من ذلك. وهذا الجدار سوف يحمينا جميعا، ولا سيما الأجيال الشابة.

والدول الأعضاء بتصويتها اليوم، إنما تؤكد من جديد أيضا التزام بلدانها بميثاق الأمم المتحدة. وبعد التصويت، أدعو الممثلين إلى التوقف عند الصالة الإندونيسية والتوقيع على هذا الكتاب الأزرق الصغير (ميثاق الأمم المتحدة). قد يكون صغيرا، لكن حجمه عالمي. وكل تصويت لصالح مشروع القرار وتوقيع كل بلد صوت مؤيدا سيكون تأكيدا تاريخيا جديدا للميثاق. ومن السهل جدا التوقيع على الميثاق في وقت السلم. بيد أنه من الواجب التوقيع على الميثاق وإعادة تأكيده وتنفيذه في وقت الحرب. لذلك أطلب من الجميع التوقف عند الصالة الإندونيسية، وإذا صوتوا لصالح القرار، أن يكتبوا أسماء بلدانهم على الكتاب. ثم سأسلمه إلى الأمين العام للاحتفاظ بها أمامه في مكتبه. وبهذه الطريقة يمكنه أن يستمد الإلهام في كل لحظة من الغالبية الساحقة من الدول التي لا تزال تثق في الأمم المتحدة وميثاقها.

هناك رجل عجوز واهن جدا ولد في منطقة كانت جزءاً من مملكة المجر وسيحتفل بعيد ميلاده الـ ١٠٢ بعد تسعة أيام من الآن. اسمه بنجامين فيرينس. كان بنجامين فيرينس محققاً في جرائم الحرب ومدعياً عاماً رئيسياً في واحدة من محاكم نورمبرغ الـ ١٢. وأصبح فيما بعد مدافعاً عن سيادة القانون الدولي وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية. وبإذن من المنتج، سأعرض بضع ثوان من كلماته. وأريد من الجمعية أن تستمع بعناية فائقة.

عُرض تسجيل صوتي في قاعة الجمعية العامة.

وأرجو من الجميع هنا أن يظهروا الاحترام – احترام الميثاق، واحترام الأمين العام، واحترام ذلك الرجل النبيل الذي سيحتفل بعيد ميلاده الـ ١٠٢. وأناشد جميع الدول الأعضاء التي تتحلى بالمسؤولية تأييد مشروع القرار A/ES-11/L.1.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/ES-11/L.1، المعنون "العدوان على أوكرانيا".

وقبل إعطاء الكلمة للراغبين في التكلم شرحا للمواقف، أود أن أذكّر الأعضاء بأن مدة بيانات شرح المواقف تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): تطلب روسيا طرح مشروع القرار A/ES-11/L.1 للتصويت. ونحث الجمعية على عدم تأييده. غير أننا نعلم الضغط غير المسبوق الذي يمارسه شركاؤنا الغربيون على عدد كبير من البلدان، دافعين بها إلى التصويت بالطريقة التي تناسبهم. ولا يمكن للمرء حتى أن يسميه ضغطاً. فقد كانت هناك تهديدات صريحة ومنتقدة، ونحن نعرف ذلك. ولن يساعد مشروع القرار على إنهاء العمليات العسكرية. بل على العكس من ذلك، يمكن أن يشجع المتطرفين والقوميين في كييف على الاستمرار في تقرير سياسة بلدهم بأي ثمن مع احتجاز السكان المدنيين كرهائن. وهذا بالمعنى الحرفي لكلمة "رهينة"، وليس بالمعنى المجازي. ذلك بالضبط ما يحدث في عدد من المدن الأوكرانية الكبرى، حيث يُستخدم الناس كدروع بشرية. علمنا اليوم أن القوات المسلحة الأوكرانية لا تسمح للسكان المسالمين في ماريوبول بمغادرة المدينة. إنهم يبقونهم، بما في ذلك النساء والأطفال، في مدرسة ماريوبول، ويعيدون قسراً جميع المدنيين الذين يحاولون مغادرة المدينة على طول الممرات الإنسانية. كما تم إبلاغنا بالاستفزازات المخطط لها من قبل الكتائب القومية، والتي كانوا يعدون لها بالتعاون مع المدنيين بهدف اتهام الجيش الروسي بتنفيذها بعد وقوعها.

وفي انتهاك لقواعد القانون الدولي الإنساني، يجري نقل المعدات العسكرية وقاذفات الصواريخ والمدفعية إلى المناطق السكنية. وسنقدّم اليوم أمثلة على هذا النشاط إلى قيادة الأمم المتحدة، التي ظلت حتى هذه اللحظة تؤكد أنه لا يوجد دليل على ذلك على الرغم من أشرطة الفيديو التي صورها الأوكرانيون العاديون والمتاحة مجاناً على شبكة الإنترنت. وتقع المسؤولية عن ذلك بالكامل على عاتق السلطات الأوكرانية، كما تقع أيضاً عن التوزيع المتهور والإجرامي للأسلحة على

أي شخص يريدها، بما في ذلك الأشخاص الذين سمح لهم بالخروج من السجن. وقد أدى ذلك بالفعل إلى حدوث السرقة والقتل والنهب على نطاق واسع.

إن الدول الأعضاء التي ترفض تأييد مشروع قرار اليوم تدلي بصوتها تأييداً لأوكرانيا المسالمة، الخالية من التطرف والنازية الجديدة، والتي تعيش في سلام مع جيرانها وترفض أن تُحكم من الخارج. تلك كانت أهداف عمليتنا العسكرية الخاصة، التي يحاول مقدمو مشروع القرار تصويرها على أنها عدوان. لقد سمعنا اليوم الممثل الأوكراني يتحدث عن النازية، لكنه التزم الصمت المخجل إزاء النازية الجديدة المتفشية في أوكرانيا نفسها، والمنظمات النازية الجديدة والقومية المتطرفة الشائنة، ومواكب المشاعل وتمجيد المتواطئين مع هتلر.

إن أولئك الذين تابعوا تطور الأزمة الأوكرانية يفهمون نشأتها جيداً. ما نقوم به اليوم هو أولاً وقبل كل شيء محاولة لإنهاء حرب نظام "ميدان" التي استمرت ثماني سنوات مع شعب دونباس. وعلى مدى السنوات العديدة الماضية، بذلنا كل ما في وسعنا لمنع هذا السيناريو. وعلى حد تعبير الأمين العام، لم ندخر وسعاً وطرقنا كل باب، ولكن أبى أحد أن يسمعنا. إنهم ما زالوا يقصفون مواطني دونباس، ولا يعتزمون التوقف عند ٠٠٠ ١٤ قتيل، غالبيتهم العظمى في جمهوريتي لوهانسك ودونيتسك الشعبيتين. إن أهداف عمليتنا الخاصة، المعلنة على أساس المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، يجري تنفيذها وسيتم تحقيقها. غير أننا لا نطلق النار على المنشآت المدنية أو المدنيين، ولا ينبغي لأحد أن يصدق الأعداد الهائلة من المواد المزيفة التي انتشرت حول هذا الموضوع على شبكة الإنترنت. لقد تم إعداد هذه المواد المزيفة كما تعدّ الفطائر في مركز القوات الخاصة الأوكرانية للمعلومات المضللة والحرب النفسية، الذي تم تدميره أمس.

ويمكن أن يحدث سيناريو السلام في أوكرانيا في وقت أقرب إذا اهتم المتطرفون بإنقاذ أرواح المدنيين هناك بدلاً من الاختباء وراءهم. ولا توجد دعوة إلى ذلك في مشروع القرار. كما أنه لا يذكر الانقلاب غير القانوني في شباط/فبراير ٢٠١٤ في كييف عندما أطيح برئيس البلاد المنتخب شرعياً بتواطؤ من ألمانيا وفرنسا وبولندا ودعم من الولايات المتحدة. وهو لا يذكر شيئاً عن حقيقة أن السلطات القومية الجديدة حدت على الفور من حق المواطنين في استخدام اللغة الروسية. وقد أعطى ذلك ضوءاً أخضر لسلسلة طويلة من الانتهاكات للحقوق الأساسية للأشخاص الذين يعيشون في شرق أوكرانيا – وليس في الشرق وحسب – بما في ذلك الحق الأكثر قيمة على الإطلاق، وهو الحق في الحياة.

ثمة الكثيرون هنا ممن لا يريدون أن يسمعوا عن المأساة في أوكرانيا التي بدأت مع انقلاب عام ٢٠١٤، وعن الأشخاص الذين أحرقوا أحياء في أوديسا، والمعارضين الذين تعرضوا للاضطهاد والقتل. وكان المثال الأكثر وضوحا على الإطلاق هو الحرب التي شنتها كييف على دونباس. ولا يوجد ذكر في مشروع القرار حول حقيقة أن الولايات المتحدة وأوروبا ما فتئتا تضخان الأسلحة إلى أوكرانيا على مدى السنوات الثماني الماضية لمساعدة نظام "الميدان" على قتل المدنيين في دونباس، فضلا عن تبرير التجاهل التام لسلطات كييف الموالية لهم لاتفاقات مينسك وإفسادها لقرار مجلس الأمن ٢٢٠٢ (٢٠١٥).

وأخيرا، فإن مشروع القرار محاولة واضحة من جانب أولئك الذين نفذوا على مدى العقود الماضية اعتداءات وعمليات عسكرية لا حصر لها في انتهاك للقانون الدولي وانقلابات، بما في ذلك انقلاب "الميدان" في أوكرانيا، لتقديم أنفسهم على أنهم المدافعين عن القانون الدولي.

السيد ستيفانوفيتش (صربيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تأسف صربيا خالص الأسف للأحداث التي تتكشف في أوروبا الشرقية. لطالما كانت روسيا وأوكرانيا صديقتين لصربيا ونرى الروس والأوكرانيين شعبين شقيقين. إننا نعتبر كل حياة تزهق في أوكرانيا مأساة حقيقية. ونحن ملتزمون باحترام السلامة الإقليمية للدول واستقلالها السياسي، الذي يكفل، كمبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية، لجميع الدول الحق في حرمة حدودها. ومثلما تلتزم صربيا بالحفاظ على سيادتها وسلامتها الإقليمية، فإنها تدعو إلى احترام تلك المبادئ بالنسبة للدول الأخرى ذات السيادة.

وبغض النظر عن حقيقة أننا لا نتفق مع صياغة مشروع القرار A/ES-11/L.1 بالكامل، فإن صربيا ستصوت مؤيدة له. وأجد لزاما علي أن أشير إلى الفقرة الثالثة عشرة من ديباجة مشروع القرار وأن أذكر الجمعية العامة بأن أول هجوم على دولة ذات سيادة على الأراضي الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية وقع منذ وقت ليس ببعيد، في عام ١٩٩٩، عندما هاجم ١٩ بلدا ما كان يعرف آنذاك بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، مستهدفا في المقام الأول أراضي صربيا. وفي ذلك الوقت، لم ترد منظمتنا على النحو المناسب على ذلك الانتهاك الصارخ للميثاق. وعلى الرغم من أن صربيا لا تزال تعاني من عواقب ذلك الانتهاك الجسيم من جانب الآخرين للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، فإننا لا نتخلى عن تلك المبادئ، حتى اليوم.

وستواصل جمهورية صربيا تشجيع التوصل إلى حل للنزاع وتتوقع من الأطراف المعنية أن تبذل مزيدا من الجهودا في التوصل إلى حل دبلوماسي وتهيئة الظروف للسلام من خلال الحوار. وسنقدم كل شكل ممكن من أشكال المعونة الإنسانية للمواطنين الأوكرانيين المعرضين للخطر والذين لا يزالون ملتزمين بالسلام والاحترام المستمر للقانون الدولي.

السيد الصباغ (الجمهورية العربية السورية): إن مشروع القرار A/ES-11/L.1 المعروض أمامنا اليوم يمثل بوضوح نهجا منحازا يستند إلى دعاية سياسية، وأداة من أدوات الضغط والابتزاز السياسي. لقد حرص معدو مشروع القرار على تضمينه لغة عدائية موجهة ضد الاتحاد الروسي تستهدف النيل من موقفه المشروع والمستند إلى شواغله الأمنية وحقه في حماية أرضه وشعبه من التهديد الحقيقي للأمن القومي الروسي. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل طال القرار بيلاروس أيضا.

إن مشروع القرار هذا يمثل نفاقا سياسيا مفضوحا، فلو كانت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الغربيون جادين فعلا في نزع فتيل التوتر في تلك المنطقة، لكانوا قد أوفوا بالوعود التي قطعوها للاتحاد الروسي قبل ثلاثة عقود بعدم توسيع نطاق حلف الناتو شرقا، وتحويل أوكرانيا إلى مصدر تهديد مباشر وحقيقي للاتحاد الروسي. ولكانوا قد ضغطوا على سلطات كييف للالتزام باتفاقات مينسك، ووقف انتهاكاتها الجسيمة بحق المدنيين في دونباس. هذا ناهيك عن مسارعة تلك الدول إلى مد أوكرانيا بالأسلحة الثقيلة والصواريخ وفتح باب التطوع لمواطنيها للقتال في أوكرانيا، مما يؤشر بوضوح على رغبتها في الاستفزاز والتصعيد، وليس في التهدئة والاحتواء.

إن عرض مشروع القرار اليوم يترافق مع ضخ إعلامي مضلل هائل، وحملات كبيرة لتشويه الحقائق، ونشر المعلومات الخاطئة. فهو لم يصمم للبحث عن حل حقيقي للأزمة، وإنما لشيطنة الاتحاد الروسي وتشويه صورته. إنه نص مليء بالثغرات، وبعيد عن الموضوعية، ويتجاهل الأسباب الحقيقية الكامنة وارء إشعال فتيل هذه الأزمة.

إن الذين يثيرون الحماسة اليوم بشأن الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة كان عليهم أن يظهروا نفس الحماسة ضد استمرار إسرائيل في احتلال الأراضي العربية المحتلة، وضد اعتداء القوات التركية على سيادة الأراضي السورية. وماذا عن انتهاك قوات الولايات المتحدة الأمريكية لسيادة وسلامة الأراضي السورية. إن رفض الجمهورية العربية السورية لسياسات الغرب في الهيمنة، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، وإشعال وإطالة أمد الأزمات، ونشر الفوضى، وتكريس الانتقائية والازدواجية في المعايير، وفرض الإجراءات القسرية الأحادية، يحتم عليها رفض مشروع القرار هذا والتصويت ضده.

السيدة كينغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): يتضح من المناقشة التي جرت خلال اليومين الماضيين أن أعضاء الأمم المتحدة متحدون في دعوتهم إلى إنهاء الحرب في أوكرانيا والعودة إلى الدبلوماسية. ونود أن نعلل تصويتنا قبل التصويت على مشروع القرار (A/ES-11/L.1) المعروض علينا اليوم.

ستصوت سانت فنسنت وجزر غرينادين مؤيدة لمشروع القرار، وفقا لالتزامنا الثابت بدعم مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، التي تشكل جوهر تعددية الأطراف والتي نشأت عنها منظمتنا قبل ٧٦ عاما. وتجدر الإشارة إلى أن تلك المبادئ تؤكد احترام سيادة الدول واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية، وتأمر الدول الأعضاء بالامتناع عن

التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في إدارة علاقاتها الدولية. إن تأييدنا لمشروع القرار متأصل في اقتناعنا بأن الالتزام الصارم بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وبمبادئ السلام والحوار والحلول التوفيقية، من أجل الحفاظ على البشرية، ليس اختياريا.

وبالنسبة لدولة جزرية صغيرة نامية، فإن الامتثال الكامل للمبادئ الأساسية للقانون الدولي هو قضية وجودية. وأنا آخذ الكلمة لأكرر دعوتنا إلى تطبيق تلك المبادئ باستمرار والتمسك بها بوصفها حقائق عالمية بدلا من كونها انتقائية غير متكافئة ولا يمكن التنبؤ بها يستخدمها أي طرف لتعزيز طموحات القوى العظمى في أي مكان. لقد شهدنا عبر التاريخ، ومؤخرا، نفاقًا صريحًا وازدواجية في المعايير، وسوء تطبيق مغرضا للقانون الدولي، وهو ما أدناه. واليوم نحث الجمعية العامة بقوة على أن تطبق بحياد المبادئ الأساسية للميثاق، بغض النظر عن كيان الأطراف المعنية وقوتها الاقتصادية والعسكرية.

وفي خضم تحدياتنا العالمية الحالية، مثل أزمة المناخ وجائحة مرض فيروس كورونا، لا يمكننا ببساطة أن نحتمل نزاعا آخر. إن الحروب لا تعالج المظالم أو تحلها. ولذلك، تدعو سانت فنسنت وجزر غرينادين إلى وقف فوري لإطلاق النار لتجنب المزيد من سفك الدماء والمعاناة البشرية وكارثة عالمية، وأن تدخل الأطراف في حوار سلمي وأن تتوصل إلى حل لهذه الحرب في أسرع وقت. واليوم يجب أن نتحد من أجل السلام. أتمنى أن ينعم الجميع بالسلام الحقيقي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استمعنا إلى آخر متكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت.

وقبل الشروع في البت في مشروع القرار A/ES-11/L.1، أود أن أتناول مسألة الأغلبية المطلوبة لاعتماد مشروع القرار. ففي ضوء الفقرتين ٢ و ٣ من المادة ١٨ من ميثاق الأمم المتحدة، هل هناك أي اعتراض على البت في مشروع القرار A/ES-11/L.1 بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمشتركين في التصويت؟

لا أرى اعتراضا. ولذلك، سأعتبر أن اعتماد مشروع القرار A/ES-11/L.1 يتطلب أغلبية ثلثي الأعضاء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نشرع الآن في البت في مشروع القرار A/ES-11/L.1، المعنون "العدوان على أوكرانيا".

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد أبيليان (وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة A/ES-11/L.1، انضم البلدان التاليان إلى مقدمي مشروع القرار: بربادوس وكمبوديا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الأرجنتين، الأردن، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أندورا، إندونيسيا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بالاو، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توفالو، تونس، تونغا، تيمور – ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر القمر، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مولدوفا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، دومينيكا، رواندا، رومانيا، زامبيا، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سان مارينو، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، شيلي، صربيا، الصومال، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فنلندا، فيجي، قبرص، قطر، كابو فيردي،

كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، كيريباس، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبريا، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، ماليزيا، مصر، مقدونيا الشمالية، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريتانيا، موريشيوس، موناكو، ميانمار، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيوزيلندا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان

المعارضون:

الاتحاد الروسي، إريتريا، بيلاروس، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الممتنعون عن التصويت:

أرمينيا، أنغولا، أوغندا، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، بنغلاديش، بوروندي، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، الجزائر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، زمبابوي، سري لانكا، السلفادور، السنغال، السودان، الصين، طاجيكستان، العراق، غينيا الاستوائية، قيرغيزستان، كازاخستان، كوبا، الكونغو، مالي، مدغشقر، منغوليا، موزامبيق، ناميبيا، نيكاراغوا، الهند

اعتمد مشروع القرار A/ES-11/L.1 بأغلبية ١٤١ صوتا مقابل ٥ أصوات، مع امتناع ٣٥ عضوا عن التصويت (القرار دإط-١١/١)

وقبل إعطاء الكلمة للراغبين في أخذ الكلمة تعليلا للموقف، أود أن أذكّر الأعضاء بأن مدة التعليلات تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد الأدب (تونس): لقد صوتت تونس لصالح القرار دإط-١١/١ اليوم انتصارا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي قامت عليها سياستنا الخارجية. وتأكيدا على حرص بلدنا على إنهاء الأزمة باستعمال الوسائل السلمية لفض النزاعات، التي تبقى السبيل الوحيد والأمثل لوضع حد للتصعيد والحيلولة دون مزيد من تدهور الأوضاع وتفاقم الأزمات والمآسي الإنسانية. لقد شهد العالم ما يكفي من ويلات الحروب والأزمات بكل تداعياتها المدمرة على حياة الناس وعلى السلم والأمن. كما علمتنا تجارب الماضي البعيد والقريب أن الخيارات العسكرية لا تحل أي أزمة، وأن الحوار والمفاوضات كفيلة بتسوية كل الخلافات وإيجاد الحلول التوافقية لها.

فالأزمة الحالية في أوكرانيا تأتي في وقت بدء العالم يتهيأ فيه للتعافي من تداعيات جائحة كوفيد-١٩ والتأسيس لمرحلة جديدة قوامها التعاون والتضامن والانخراط الفاعل في تعزيز العمل المتعدد الأطراف وتحقيق أهداف خطتنا المشتركة (A/75/982). ونعتقد أن العالم لا يمكنه تحمل مزيد من الأزمات بهذا الحجم والخطورة. ولذلك فإن تونس، التي استبشرت بانخراط الأطراف المعنية في الحوار والتفاوض، تجدد دعوتها إلى المجموعة الدولية من أجل تضافر الجهود وتكثيف المساعي لتشجيع هذه الأطراف على مواصلة الاحتكام إلى المفاوضات بما يساعد على وقف العمليات العسكرية وحماية الأرواح وتهيئة الظروف لإيجاد حل دائم لهذه الأزمة.

وباعتبار أن الأمن والسلم الدوليين كل لا يتجزأ، فإن تونس تدعو إلى التعامل مع مختلف القضايا العادلة بمقياس واحد، حتى تتمكن الشعوب من استرداد حقوقها المشروعة وفقا للمرجعيات الدولية وبناء عالم أكثر عدلا وسلاما واستقرارا.

السيد كاييناموا (رواندا) (*تكلم بالإنكليزية*): طلبت الكلمة لأعلل تصويت رواندا على القرار دإط ١/١١، الذي اتخذناه للتو. لقد صوتت رواندا مؤيدة للقرار استنادا إلى تأييدنا الثابت لضرورة احترام سيادة كل بلد واستقلاله وسلامته الإقليمية. لقد أيدنا القرار لكي نؤكد مجددا التزامنا بميثاق الأمم المتحدة.

ينبغي أن يتوقف التصعيد العسكري فورا، وأن تسعى الأطراف إلى إيجاد تسوية سلمية للأزمة. وحل هذا الصراع بيد الاتحاد الروسي وأوكرانيا. ولن يؤدي التدخل الخارجي إلا إلى تفاقم الوضع. ونؤيد

تأييدا تاما الجهود الدولية الرامية إلى تخفيف حدة الحرب، بما في ذلك جهود الأمين العام من أجل حل الأزمة. ونحث جميع الأطراف المعنية على التحلي بالهدوء والسعي إلى إيجاد حل للصراع من خلال الحوار لضمان ألا يظل المدنيون يدفعون أغلى ثمن. ولا يمكن التوصل إلى حل دائم إلا من خلال الحوار بين الطرفين، مع مراعاة شواغل الجانبين. وليس هناك ما يضمن بأن الحرب الجارية ستحقق السلام. بل من المرجح أن تؤدي إلى أزمات ومعاناة إنسانية لاحقة.

يساور رواندا قلق عميق إزاء حجم الدمار الإنساني والتحديات التي يفرضها الصراع على السلام والأمن. ويساورنا قلق أيضا إزاء التقارير التي تفيد بأن الأفارقة يتعرضون للفصل العنصري ويحرمون من الخروج الآمن من أوكرانيا والدخول إلى البلدان المجاورة. ونحض جميع المعنيين على السماح بإجلاء الأشخاص من دون عوائق، ومن دون تمييز على أساس لونهم أو أصلهم.

إن المبادئ التأسيسية للميثاق تنص على عيش البشر في سلام مع بعضهم البعض، والحفاظ على سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية مع مراعاة شواغلها الأمنية أيضا. وتمثل الخيارات الدبلوماسية أفضل الحلول لتحقيق السلام المستدام. وندعو إلى الشروع في حوار مفتوح وإجراء مفاوضات بحسن نية. وأخيرا، تدعو رواندا إلى التزام صادق بالميثاق والنظام الدولي. وتشكل الأزمة المستمرة تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. ونشجع الأطراف المعنية على إعطاء السلام فرصة. ونود أن نشدد على أن الحل الدائم للأزمة الحالية، أولا وأخيرا، في أيدي أوكرانيا والاتحاد الروسي. والحوار هو الخيار الوحيد لحل الأزمة الراهنة.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): لا تزال الحالة في أوكرانيا تتطور تطورا كبيرا. في الواقع ما يتكشف الآن تنفطر لها القلوب. إن موقف الصين الأساسي من قضية أوكرانيا ثابت ولا لبس فيه. ونعتقد أنه ينبغي احترام سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية، وأنه ينبغي حل النزاعات الدولية بالوسائل السلمية وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

إن الأولوية القصوى تتمثل الآن في تخفيف حدة الحالة على أرض الواقع قدر الإمكان، ومنعها من التصعيد، أو ربما الخروج عن نطاق السيطرة. وقد عقدت روسيا وأوكرانيا بالفعل جولة أولى من المفاوضات. وترحب الصين بما أظهراه الجانبان من استعدادا لمواصلة المحادثات، على الرغم من خلافاتهما. وفي مواجهة هذه الحالة الحساسة جدا والمعقدة جدا، تدعو الصين المجتمع الدولي مرة أخرى إلى مواصلة جهوده في الاتجاه العام للتوصل إلى تسوية سياسية، وتهيئة مناخ وظروف تفضي إلى محادثات ومفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية.

إن أي عمل تقوم به الأمم المتحدة والأطراف ذات الصلة ينبغي أن يولي أولوية للسلام والاستقرار الإقليميين والأمن العالمي لجميع الأطراف، وينبغي أن يؤدي دورا إيجابيا في خفض التصعيد وإيجاد حلول دبلوماسية. ومما يؤسف له أن القرار دإط-١/١١، الذي طرح للتصويت للتو في هذه الدورة الاستثنائية الطارئة، لم يخضع لمشاورات كاملة داخل جميع الأعضاء ولا يأخذ في الاعتبار الكامل تاريخ الأزمة الحالية وتعقيدها. فهو لا يبرز أهمية مبدأ الأمن غير القابل للتجزئة أو الحاجة الملحة إلى تشجيع التوصل إلى تسوية سياسية وتكثيف الجهود الدبلوماسية. وهذا لا يتماشى مع موقف الصين الثابت، وبالتالي لم يكن أمامنا خيار سوى الامتناع عن التصويت.

إن التوصل إلى تسوية دائمة للأزمة الأوكرانية يتطلب التخلي عن عقلية الحرب الباردة والمنطق القائل بأن أمن بلد ما ينبغي أن يأتي على حساب بلدان أخرى. ويتطلب التخلي عن نهج يضمن الأمن الإقليمي من خلال توسيع الكتل العسكرية. ومن المهم إيلاء الاهتمام والاحترام الكاملين للشواغل الأمنية المشروعة لكل بلد، وإجراء مفاوضات على هذا الأساس لإنشاء آلية أمنية أوروبية متوازنة وفعالة ومستدامة. إن ممارسة الضغط العشوائي، وفرض الجزاءات، وخلق الانقسامات والمواجهات، لن تؤدي إلا إلى زيادة تعقيد الحالة وتفضي بسرعة إلى توسيع الآثار السلبية للأزمة، مما يؤثر على المزيد من البلدان. وندعو المجتمع الدولي إلى اتباع نهج مسؤول، ونشجع الأطراف المعنية على العودة فورا إلى مسار التسوية السياسية، والسعي

إلى إيجاد حل شامل للمسألة الأوكرانية من خلال الحوار والتشاور. والصين مستعدة للاستمرار في الاضطلاع بدور بناء في ذلك الصدد.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): طلب وفدي الكلمة لشرح موقف سيراليون بشأن البند ٥ من جدول الأعمال وتصويتها على القرار دإط –١/١١.

تشعر حكومة سيراليون بقلق شديد إزاء الحالة المؤسفة والخطيرة التي تكشفت في أوكرانيا، مع ما يترتب على ذلك من آثار إقليمية ودولية على السلم والأمن. كذلك نشعر بالقلق العميق إزاء تزايد حدة أزمة اللاجئين والأزمة الإنسانية في أوكرانيا وحولها، وخاصة عندما يتعلق الأمر بسلامة ورفاه الطلاب السيراليونيين في أوكرانيا. وبينما نقدر الجهود المبذولة لتوفير السلامة والمأوى اللازمين، من المهم ضمان معاملة جميع الفارين من الصراع على قدم المساواة وبكرامة، بدون تمييز على أساس العرق أو المركز. إن الإنكار الشامل ليس هو الحل، كذلك لا يمثل القيم التي نسعى إلى حمايتها.

لقد صوتت سيراليون مؤيدة للقرار ارتكازا على إيمانها الأساسي بمبادئ وقدسية ميثاق الأمم المتحدة ومقاصد منظمتنا. وبتصويتنا اليوم، لم نطبق بشكل انتقائي إيماننا الأساسي بمبادئ المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لجميع الدول الأعضاء أو بعدم التدخل والتسوية السلمية للنزاعات. إن تصويتنا اليوم لا يعفي الأمم المتحدة من عملها أو تقاعسها، وخاصة فيما يتعلق بمعالجة المسائل المتعلقة بالسلم والأمن في أفريقيا.

نعتقد أنه يجب على الأمم المتحدة أن تكون متسقة في تطبيق الميثاق سعيا إلى تحقيق مقاصده، ويجب رفض اللجوء إلى التهديد باستعمال القوة أو استعمالها أو انتهاك السلامة الإقليمية لأي دولة عضو بطريقة لا تتسق مع الميثاق. وبناء على ذلك، تدعو سيراليون إلى الاحترام الكامل للسيادة الوطنية لأوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. وندعو أيضا إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية. وفي ذلك الصدد، نرحب ببدء محادثات وقف إطلاق النار، ونحض على استمرار تلك المحادثات بطريقة مجدية. وأخيرا، نحث كذلك على بذل جهود دبلوماسية بحسن نية لحل النزاع.

السيد تشيندا ونغسي (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): بعد دراسة متأنية، صوتت تايلند مؤيدة للقرار دإط–١/١١ بسبب الأهمية القصوى التي نوليها للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، ولا سيما احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم استخدام القوة ضدها. ويؤكد تأييدنا للقرار أيضا قلقنا العميق إزاء محنة المدنيين المتضررين والعواقب الإنسانية للأعمال العدائية والعنف في المنطقة. وندعو جميع الأطراف، في ذلك الصدد، إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ويساورنا القلق أيضا إزاء العواقب الطويلة الأجل المحتملة للنزاع على النظام الدولي القائم على القواعد، ونجدد نداءاتنا من أجل السلام وإلى جميع الأطراف لتعزيز الحوار من خلال مختلف الوسائل بغية إيجاد تسوية سلمية حقا للحالة.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): ندرك الظروف الاستثنائية التي نواجهها جميعا ونتشاطر الاقتناع بأنه لا يمكن للجمعية العامة أن تظل صامتة. إن القرار دإط–١/١١، الذي اتخذناه صباح اليوم، ينقل رسالة أعربت البرازيل وأعضاء آخرون عن تأييدهم لها. ويدل اتخاذ الجمعية العامة للقرار على التزام المجتمع الدولي الثابت بالتمسك بالمبادئ الأساسية التي بنيت عليها الأمم المتحدة.

ونقدر الاهتمام الذي توليه مختلف فقرات النص للحاجة الماسة إلى رصد الحالة الإنسانية على أرض الواقع والتخفيف من حدتها. كذلك نرحب بحقيقة أن النص يحث أطراف النزاع على الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني وضمان سلامة المدنيين والعاملين في المجالين الإنساني والطبي وتيسير وصول المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية من دون عوائق. غير أن القرار بصيغته المعتمدة لا يذهب إلى المدى الكافي في التأكيد على أن وقف الأعمال العدائية ليس سوى خطوة أولى نحو تحقيق السلام. فالسلام المستدام يحتاج إلى خطوات إضافية. وفي هذا الصدد، يؤسفنا أن الدور الداعم الذي يمكن للأمم المتحدة وينبغي لها أن تؤديه لم يستمر، بسبب الحرص على توجيه أصابع الاتهام.

وعلى الرغم من أن القرار ينقل بالفعل دعوة المجتمع الدولي إلى السلام، فإن السلام يتطلب أكثر من مجرد إسكات البنادق وسحب

القوات. إنه يتطلب عملا شاملا لمعالجة الشواغل الأمنية للطرفين وينبغي أن يكون شرطه المسبق الوحيد هو الوقف الفوري لإطلاق النار. وينبغي ألا يُنظر إلى هذا القرار على أنه يسمح بالتطبيق العشوائي للجزاءات ونشر الأسلحة. فهذه المبادرات لا تفضي إلى استئناف الحوار الدبلوماسي البناء بصورة سليمة وتنطوي على خطر زيادة تصعيد التوترات، مع ما يترتب على ذلك من عواقب لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة للمنطقة وخارجها. ولدينا أيضا شواغل بشأن الفقرة الخامسة عشرة من الديباجة. فخلال حقبة محفوفة بالمخاطر، لا يمثل تعليق هذا القرار بالذات على التدابير العسكرية التي اعتمدتها أي دولة نووية بعينها، سواء كانت الاتحاد الروسي أو أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي، أمرا بناء.

وبمجرد بدء مفاوضات فعالة، يجب على جميع الأطراف أن تبدي مرونة حقيقية وروحا توفيقية. ولا يمكن التوصل إلى حلول دائمة إلا على طاولة المفاوضات من خلال الحوار الملتزم. وتواصل البرازيل حث جميع الأطراف الفاعلة على وقف التصعيد واستئناف جهودها من أجل التوصل إلى اتفاق دبلوماسي تفاوضي بين أوكرانيا وروسيا يسهم في إعادة إرساء الأمن والاستقرار في المنطقة. ونحن على استعداد للعمل بعزم من أجل السلام في مناقشات الجمعية العامة ومجلس الأمن والمحافل الأخرى.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): تأتي هذه الدورة الاستثنائية الطارئة في وقت وصل فيه النزاع في أوكرانيا إلى منعطف خطير. والرسالة الواضحة التي نقلها تصويت اليوم المدوي هي أن المجتمع الدولي يشعر بالقلق إزاء التطورات على أرض الواقع. فالحالة الإنسانية تزداد سوءا يوما بعد يوم. وقد رأينا تقارير عن ارتفاع سريع في عدد الضحايا المدنيين ونزوح جماعي، وهو أمر لم تشهده أوروبا منذ عقود. ويساور دولة الإمارات العربية المتحدة قلق بالغ إزاء تلك التطورات. ولكن يجب أن تكون مسؤوليتنا الجماعية هي استنفاد كل جهد واستخدام كل قناة دبلوماسية لمنع المزيد من التدهور في الحالة الإنسانية. وذلك هو اعتقادنا ونظل ملتزمين به التزاما أكثر صرامة من أي وقت مضى. ويوم أمس، تعهدت الإمارات العربية المتحدة بتقديم ٥ ملايين دولار استجابة لنداء الأمم المتحدة الإنساني العاجل، ونعلم أنه يجب عمل المزيد في الأيام والأسابيع والأشهر المقبلة.

إن مصداقية منظمتنا، التي ولدت من رماد الحرب العالمية الثانية، تعتمد على تمثيلها العالمي وفعاليتها في تطبيق المبادئ التي نتمسك بها جميعا. ولكن، كما كشف هذا النزاع، أصبح من الصعب على الأمم المتحدة أن تستجمع شجاعتها وتتكلم بصوت واضح تماما، لأن تلك المبادئ لا تُطبق على قدم المساواة. وعلى الرغم من الانقسامات المتفاقمة، فقد حان الوقت الآن للتوقف لوهلة وتحديد سبل دبلوماسية للخروج من هذا النزاع والعمل بشكل بناء لإنهائه. وحان الوقت أيضا للاستعانة بمخزون حكمتنا وخبرتنا لتوجيهنا في المضي قدما.

ويعني التضامن العالمي القيام بأكثر من مجرد التركيز على النزاعات في بعض أنحاء العالم مع تجاهل أنحاء أخرى. ونحن بحاجة إلى تحويل عقليتنا من إدارة النزاعات إلى تسويتها – فأمننا الجماعي يعتمد على ذلك. ولتكن هذه الأزمة بمثابة جرس إنذار. فقد يتوقف مستقبل المنظمة على ذلك. ونحن جميعا بحاجة إلى حشد جهود الأمم المتحدة لتعزيز الحوار والعمل على إنهاء الأعمال العدائية ومعالجة الحالة الإنسانية لمن هم في أمس الحاجة. وتدرك دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية أن نكون على مستوى هذه اللحظة بدبلوماسية وقيادة متجددتين ووضع احتياجات الناس على أرض الواقع في صميم جهودنا. كما أن من الأهمية بمكان أكثر من أي وقت مضى إبقاء سبل الحوار مفتوحة والمضي فيها معا.

إننا نشيد باتخاذ الجمعية العامة اليوم القرار دإط–١/١١ كإشارة ضرورية إلى الاتجاه الذي يتعين علينا أن نتخذه. فالاستسلام لدورة من العنف والجزاءات المستمرة التي لا تؤدي إلا إلى زيادة معاناة المدنيين ينتقص منا جميعا. وقد صوتنا مؤيدين للقرار بغية الانضمام إلى الدول الأعضاء الأخرى في نداء من أجل السلام – سلام عادل يدوم لأنه يعترف بالشواغل المشروعة لجميع الأطراف ويلتزم بمبادئ الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

ولكن، كما قال غيري، فإن هذا القرار لا يكفي لتحقيق سلام مستدام. فحل هذا النزاع يتطلب حوارا ودبلوماسية فعالة. ويعبر النص عن تصميم الدول الأعضاء على الاستجابة للنزاع الدائر اليوم في أوكرانيا. وذلك هو النداء المسموع بوضوح من هذه الجلسة. ويجب علينا الآن أن ننتقل إلى إيجاد سبل للتوصل إلى حل سلمي يكفل الاحترام الكامل للدبلوماسية الحقيقية والفعلية والالتزام بها.

السيد تيرومورتي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): ما فتئت الهند تشعر بقلق عميق إزاء التدهور السريع للحالة في أوكرانيا والأزمة الإنسانية التي تلت ذلك. ومن المؤسف أن مواطنا هنديا قتل بوم أمس في خاركيف نتيجة للأعمال القتالية الجارية. ونعرب عن أعمق تعازينا لأسرته ولكل مدني بريء لقي حتفه في هذا الصراع. ونطالب بالمرور الآمن وغير المنقطع – وخاصة من خاركيف ومدن أخرى في مناطق الصراع – لجميع المواطنين الهنود، بمن فيهم الطلاب، الذين ما زالوا عالقين في أوكرانيا. والعديد من الدول الأعضاء تشاطرنا هذا القلق. وقد كررنا التأكيد على ذلك الطلب لكل من الاتحاد الروسي وأوكرانيا ولا يزال على رأس أولوياتنا.

إن الواجب الأساسي لكل حكومة هو ضمان رفاه مواطنيها وسلامتهم. ولذلك، قمنا بترتيب رحلات جوية خاصة لإعادة الهنود إلى الوطن من مناطق الصراع. وأُوفد وزراء كبار من حكومة الهند إلى جيران أوكرانيا كمبعوثين خاصين لتسهيل عملية الإجلاء. ونشكر جميع جيران أوكرانيا الذين فتحوا حدودهم وأتاحوا مرافقهم لسفاراتنا في هذا الوقت. وقد أرسلت الهند بالفعل مساعدات إنسانية إلى أوكرانيا، بما في ذلك الأدوية والمعدات الطبية وغيرها من مواد الإغاثة، وسنرسل المزيد منها في الأيام المقبلة. وتؤيد الهند دعوة المجتمع الدولي إلى وقف فوري لإطلاق النار وإلى وصول آمن للمساعدات الإنسانية إلى مناطق الصراع.

وما زلنا نؤمن إيمانا راسخا بأنه لا يمكن حل الخلافات إلا من خلال الحوار والدبلوماسية. وقد نقل رئيس الوزراء مودي ذلك بشكل لا لبس فيه في مناقشاته مع قادة العالم، بما في ذلك زعماء الاتحاد الروسي وأوكرانيا. وشدد على الحاجة الملحة إلى تيسير وصول المساعدات الإنسانية وتنقل المدنيين الذين تقطعت بهم السبل. وفي هذا الصدد، يحدونا وطيد الأمل في أن تفضي الجولة الثانية من المحادثات بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا إلى نتيجة إيجابية. وتحث الهند جميع الدول الأعضاء على إظهار التزامها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي واحترام السيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول, وبالنظر إلى تطور الحالة في مجملها، قررت الهند الامتناع عن التصويت على القرار ES-11/1.

السيد الرويعي (البحرين): لقد صوتت مملكة البحرين لصالح القرار ES-11/1 انطلاقا من إيمانها الثابت بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لا سيما مبادئ حسن الجوار وحل النزاعات بالطرق السلمية، واحترام السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية لجميع الدول. وتؤكد مملكة البحرين على دعمها لكافة الجهود الرامية إلى وقف العمليات العسكرية واللجوء إلى الحوار والوسائل الدبلوماسية.

السيد جورجيو (إريتريا) (*تكلم بالإنكليزية*): يأخذ وفدي الكلمة ليدلي بتعليل للتصويت بعد التصويت على القرار ES-11/1.

تؤمن إريتريا إيمانا راسخا بأن احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، مبدأ مقدس ينبغي أن يحترمه الجميع في جميع الأوقات بغية تحقيق السلام العالمي المستدام. ويدل تصويت إريتريا على القرار على موقفها الثابت الداعم للسلام. ونحن نعارض تدويل القضايا، والخطب الرنانة المتواصلة، وفرض الجزاءات الأحادية، التي تزيد للأسف من الاستقطاب في العلاقات الدولية وتصعيد الحالات، مع ما يترتب على ذلك من آثار هائلة على المدنيين. وبدلا من ذلك، دعونا باستمرار إلى منح كل منطقة المجال والدعم الذي تحتاجه لمعالجة مشاكلها السياسية.

والحالة بين روسيا وأوكرانيا تثير مخاوف جدية ولها تداعيات سياسية واقتصادية وأمنية على أوروبا وبقية العالم. وينبغي حلها على الفور بإعطاء الدبلوماسية فرصة أكبر. ونأمل أن تفضي المحادثات

الجارية على حدود بيلاروس بين الجانبين إلى اتفاق سريع ومقبول لوقف الحرب وتمهيد الطريق للسلام في المنطقة. وتعارض إريتريا الجزاءات الأحادية بجميع أشكالها وتعتبرها غير قانونية وتؤدي إلى نتائج عكسية. وعلى مدى عقدين، ظلت إريتريا تخضع لهذه الأنواع من التدابير، بما في ذلك مجموعات جديدة من التدابير الأحادية، ولذلك نفهم أن الجزاءات لا تحل مشاكل السلم والأمن. بل على العكس من ذلك، فإنها لا تؤذي إلا الأبرياء وتقوض الطريق إلى السلام.

وسأكون مقصرا إذا لم أتطرق إلى التقارير المقلقة عن المواطنين الأفارقة الذين يعيشون في أوكرانيا والذين يواجهون صعوبات في عبور حدودها. وندعو جميع البلدان إلى تيسير المرور الآمن للأشخاص الذين يفرون حفاظا على سلامتهم، بغض النظر عن هويتهم العرقية.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أن إريتريا تود أن ترى سبل الدبلوماسية مفتوحة. ونحن واثقون من قدرة الطرفين على حل خلافاتهما والتوصل إلى نتيجة تعالج مصالح الجميع وشواغلهم. ونأمل أن يقدم المجتمع الدولي دعما بناء للطرفين في سعيهما لتحقيق السلام المستدام.

السيد تخت رافانشي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): تتابع جمهورية إيران الإسلامية بقلق بالغ الصراع الدائر بين روسيا وأوكرانيا. ونكرر تأكيد موقفنا المبدئي بأنه ينبغي تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وفقا للقانون الدولي، ونشدد على ضرورة أن تحترم جميع الأطراف احتراما كاملا المبادئ المكرسة بعمق في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ونشدد على وجوب الاحترام الكامل لسيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية وضمان سلامة وأمن جميع المدنيين.

وبغية إيجاد حلول طويلة الأجل ومستدامة للأزمات من هذا القبيل، لا بد من معالجة أسبابها الجذرية. ونلاحظ أن التعقيدات الحالية في المنطقة الهشة من أوروبا الشرقية قد تفاقمت بسبب الأعمال والقرارات الاستفزازية للولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي. ويجب احترام الشواغل الأمنية لروسيا. إن شن الحرب وإلحاق الدمار بالمدنيين والبنية التحتية المدنية، بغض النظر عن مكان حدوثها، أمر غير مقبول. وتدعو جمهورية إيران الإسلامية إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية وتخفيف حدة التوترات في هذا الصراع. ونشدد على أن الحوار ضروري لمعالجة المسائل التي تثير القلق لدى جميع الأطراف وأنه يمكن أن يسفر عن نتائج طويلة الأجل.

ويجب على الأمم المتحدة أن تمتنع دائما عن الكيل بمكيالين، خاصة عندما تنظر في المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين. ومن المؤسف أن الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، تجاهلت في بعض الأحيان ذلك المبدأ، الأمر الذي قوض مصداقيتها. ومن الأمثلة على ذلك تعامل مجلس الأمن مع الصراع في اليمن.

ونعتقد أن نص القرار ES-11/1 يفتقر إلى الحياد والآليات الواقعية لحل الأزمة بالوسائل السلمية. وعلاوة على ذلك، لم تتح الفرصة لجميع الدول الأعضاء للدخول في مفاوضات بشأن نص القرار. وينبغي التأكيد على أن الجمعية العامة ليست في وضع يمكنها من تقرير وجود عمل عدواني، لأن مجلس الأمن هو الجهاز المنوط به القيام بذلك في كل من المادة ٣٩ من الميثاق والقرار ٣٣١٤ (د-٢٩) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا يعتبر عقد دورة استثنائية طارئة على أساس القرار ٣٧٧ ألف (د-٥) نهاية للحوار. ولا تزال حكومة بلدي تدعو إلى إيجاد حل شامل وسلمي ومستدام للنزاع، بما في ذلك وقف فوري لإطلاق النار وبدء الحوار، فضلا عن إيصال المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين. ولكل تلك الأسباب، امتنع وفد بلدي عن التصويت على القرار.

السيد محمود (مصر): تود مصر أن تؤكد على النقاط التالية اتصالا بالقرار الذي تم اعتماده للتو، وصوتت مصر مؤيدة له انطلاقا من إيمانها الراسخ بقواعد القانون الدولي ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

أولا، إن البحث عن حل سياسي سريع لإنهاء الأزمة عبر الحوار وبالطرق السلمية ومن خلال الدبلوماسية النشطة، يجب أن يظل نصب أعيننا جميعا والهدف الأساسي للمجتمع الدولي بأسره في التعامل مع

الأزمة الراهنة؛ ومن ثم يتعين إتاحة الحيز السياسي الكفيل بتحقيق ذلك الهدف الأساسي.

ثانيا، تؤكد مصر إنه لا ينبغي أن يتم غض الطرف عن البحث في جذور ومسببات الأزمة الراهنة والتعامل معها بما يضمن نزع فتيل الأزمة وتحقيق الأمن والاستقرار.

ثالثا، ترفض مصر منهج توظيف العقوبات الاقتصادية خارج إطار آليات النظام الدولي متعدد الأطراف من منطلق التجارب السابقة التي كان لها آثارها الإنسانية السلبية البالغة وما أفضت إليه من تفاقم معاناة المدنيين طوال العقود الماضية.

رابعا، من الواجب أن تتحلى كل الأطراف بالمسؤولية الواجبة لضمان تدفق المساعدات الإنسانية لكل محتاج دون أي تمييز مع كفالة مرور المقيمين الأجانب بانسيابية عبر الحدود، حيث وردت بعض التقارير عن معاملات تمييزية.

خامسا، تجدد مصر التحذير من مغبة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الراهنة على الاقتصاد العالمي برمته، الذي ما يزال يعاني من تداعيات الجائحة. ولعل الاضطراب المتزايد في سلاسل الإمداد وحركة الطيران الدولي لأبلغ دليل على ذلك.

سادسا، إن فاعلية ومصداقية قدرة آليات العمل الدولي متعدد الأطراف في مواجهة التحديات والأزمات المتلاحقة إنما يعتمد على تناول كافة الأزمات الدولية وفقا لمعايير واحدة وثابتة متسقة مع مبادئ الميثاق ومقاصده دون أن تمر عقود يتم خلالها تكريس الأمر الواقع والمعاناة الإنسانية.

السيد العرباوي (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أقدم تعليلا لتصويت الجزائر على القرار دإط-١/١١.

(*تكلم بالعربية*)

في الوقت الذي يتابع فيه، بلدي الجزائر، وبقلق بالغ تطور الأوضاع الخطيرة الراهنة والمتصاعدة في أوكرانيا، يود وفد بلدي التأكيد مجددا تمسك الجزائر الثابت بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة التي يتعين أن تبقى أساس القانون الدولي وحجر الزاوية في العلاقات الدولية، لا سيما تلك المتعلقة باحترام استقلال الدول وسيادتها وسلامة أراضيها طبقا للشرعية الدولية وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

وانطلاقا من مواقفها المبدئية فيما يتعلق بتعزيز النظام متعدد الأطراف والحفاظ عليه، وتماشيا مع التزامها بتطوير العلاقات الودية بين الدول على أساس التعايش السلمي والتسوية السلمية للنزاعات والاحترام المتبادل للالتزامات الدولية والضمانات الأمنية، لا يمكن لبلدي الجزائر إلا الانضمام إلى كافة الجهود والدعوات الدبلوماسية الهادفة إلى تخفيف حدة التوترات الحالية وانتهاج فضائل الحوار من أجل إذكاء العيش معا في سلام بين الدول حفاظا على السلم والأمن الدوليين.

السيد غاستورن (جمهورية تنزانيا المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): قررت جمهورية تنزانيا المتحدة الامتناع عن التصويت على القرار دإط-١/١١ كمسألة مبدأ ودفاعا عن ميثاق الأمم المتحدة. وجاء قرارنا أساسا نتيجة لعدم تمكننا من إدخال تعديلات أو تحفظات على بعض أحكام القرار، التي نرى أنها تحتاج إلى تعديلات. وتعتقد جمهورية تنزانيا المتحدة أن الدبلوماسية هي أفضل طريقة لإنهاء هذا النزاع. وتحقيقا لتلك الغاية، نناشد جميع أطراف النزاع أن تتمسك بحقوق الإنسان والتزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني بغية تخفيف حدة النزاع وإعطاء السلام فرصة.

السيدة جويني (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لنا لأخذ الكلمة لتوضيح قرار جنوب أفريقيا الامتناع عن التصويت على القرار دإط-١/١١.

واسمحوا لي أن أكرر التأكيد على الموقف الذي أعربنا عنه (انظر A/ES-11/PV.3) في المناقشات التي جرت في الأيام القليلة الماضية خلال الدورة الاستثنائية الطارئة، أولا بإبراز أن جنوب أفريقيا لا تزال تشعر بقلق عميق إزاء تصاعد النزاع في أوكرانيا، وآثاره الاجتماعية والاقتصادية الإقليمية والدولية. ونحث بقوة جميع الأطراف على التمسك بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، فضلا عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما

في ذلك المبادئ المتعلقة بسيادة الدول وسلامتها الإقليمية. وهذا نزاع مسلح يشارك فيه عضوان من أعضاء الأمم المتحدة، وتقع على عاتق المنظمة مسؤولية أساسية عن منعه. ولذلك، يجب على الأمم المتحدة أن تتخذ قرارات وإجراءات من شأنها أن تؤدي إلى نتيجة بناءة تفضي إلى إقامة سلام مستدام بين الطرفين.

والقرار الذي اتخذته الجمعية العامة اليوم لا يهيئ بيئة مؤاتية للدبلوماسية والحوار والوساطة. وبينما نتفق مع الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتوجيه انتباه المجتمع الدولي إلى الحالة في أوكرانيا ونؤيدها، ترى جنوب أفريقيا أنه كان ينبغي إيلاء اهتمام أكبر لتقريب الجانبين من الحوار. وتعتقد جنوب أفريقيا أن النص في شكله الحالي يمكن أن يدق إسفينا أعمق بين الطرفين بدلا من الإسهام في حل النزاع. وكان ينبغي للقرار أن يرحب ببدء المفاوضات بين الطرفين. وبالإضافة إلى ذلك، كان من الممكن إعطاء دور مجلس الأمن والمساعي الحميدة للأمين العام مزيدا من الأهمية. ومن المفهوم أن أحد الأسباب الجذرية للنزاع يتصل بالشواغل الأمنية للأطراف. وكان ينبغي تناول ذلك في القرار.

وعلى الرغم من أن هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة تعقد بعد فشل مجلس الأمن في معالجة هذه المسألة، فإننا نعتقد أنه لا يزال ينبغي حث المجلس على الاضطلاع بالدور المنوط به بموجب ميثاق صون السلم والأمن الدوليين. وترى جنوب أفريقيا أن الأمم المتحدة، ولا سيما في سياق الدورات الاستثنائية الطارئة، التي يعبر طابعها وأهميتها عن خطورة المسائل المعروضة على المجتمع الدولي، ينبغي أن تستخدم كمنبر لبناء الجسور ومعالجة الآراء المتباينة وتقديم التوصيات والدعم للأطراف للانخراط بروح من التوافق مع تخفيف حدة التوترات، والالتزام بوقف الأعمال العدائية وبناء الثقة والاطمئنان. ومما يؤسَف له أن نص القرار لم يفعل ذلك.

وكانت جنوب أفريقيا تفضّل أيضاً عملية مفتوحة وشفافة للتفاوض بشأن قرار اليوم. فقد كان من شأن ذلك أن يمكّننا جميعاً، بوصفنا أعضاء متساوين في الجمعية، من عرض آرائنا والتوصل إلى شيء من التفاهم قبل تقديم النص. وبوصفنا دولاً أعضاء في المنظمة، ملتزمين بالسلام والتنمية العالميين، يجب علينا أن نواصل العمل معاً لتعزيز السلام. ولن تساعد في ذلك المسعى الإيماءات التي تخلق مجرد انطباع بتعزيز السلام دون اتخاذ إجراء ذي مغزى.

السيدة مدللي (لبنان) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد صوت لبنان مؤيداً للقرار **د إ ط-١١/١** لأننا نؤمن، بوصفنا عضواً مؤسساً للأمم المتحدة، بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما حظر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية وبأهمية عدم التدخل والتسوية السلمية للنزاعات. هذه ليست مجرد شعارات بالنسبة للبنان. لقد عايشنا الاجتياحات والاحتلال والتدخل في شؤوننا الداخلية وعانينا من الدمار والخسارة والألم الذي نتحمل عواقبه حتى يومنا هذا. ولهذا السبب لم نتخذ قرارنا اليوم باستخفاف. فنحن نعرف ما يحدث في الحروب، ولكننا نعرف أيضاً أن الحروب لا تحدث عندما يفشل الناس في منعها فحسب، ولكنها تحدث بشكل خاص عندما تعلو أصوات الحرب على الصرخات المطالبة بالسلام. ويتمتع لبنان، بوصفه دولة محبة للسلام، بعلاقة جيدة وصداقات مع جميع أطراف النزاع بين روسيا وأوكرانيا. وبتلك الروح، ندعو الجميع إلى العودة إلى منطق السلام.

بالأمس، أخبرني زميل أوروبي أنه لم يعش حرباً قط. وكنت سعيدة من أجله. لقد عايشتُ في بلدي اجتياحين على الأقل وحرباً أهلية، فضلاً عن اغتيالات وتفجيرات متعددة. وهذا هو السبب في أنني لا أريد أن يعيش أي شخص ما عايشته. لقد حان الوقت للدبلوماسية والحوار والتوصل إلى حل سلمي لهذا النزاع. ويحدوني الأمل في أن يستثمر جميع زملائي هنا في هذه القاعة نفس الطاقة والالتزام اللذين أنفقوهما في تحقيق هذا التصويت ونتائجه من أجل العمل على التوصل إلى حل سلمي يأخذ في الاعتبار شواغل ومصالح الجانبين حتى يتمكن العالم من الخروج من هاوية الحرب. تخبرنا ديباجة الميثاق بأن "نضم قوانا كي نحتفظ بالسلم والأمن الدولي". ونحن بحاجة إلى تلك الوحدة من أجل السلام الآن. والأمم المتحدة في وضع جيد يمكنها من التحرّك والتدخل لجعل ذلك السلام حقيقة واقعة. ونحن الآن بحاجة إلى وقف التصعيد بالأقوال والأفعال ومساعدة كلا الجانبين على سلوك طريق السلام، لا من أجلهم فحسب بل من أجل عالمنا.

نحن في الشرق الأوسط قلقون جداً إزاء هذه الحرب، سواء بسبب تأثيرها على أوروبا أو لأننا نعلم من التجربة أن ما يحدث في أوروبا لا يبقى في أوروبا. ونعلم أن الحربين العالميتين خلفتا ندوباً عميقة في منطقتنا من العالم ومحتا بلداناً وآمالاً، وما زلنا نعيش في ما خلفتاه من أثر حتى اليوم. وآمل أن نتعلم جميعاً الدروس المستفادة من الحروب الماضية، وأن نبدأ اعتباراً من هذه اللحظة بالعمل من أجل السلام لا غير – لا للسلام في عصرنا فحسب بل للسلام في كل العصور، كما قال رئيس سابق للولايات المتحدة ذات مرة. وأنا أتفق مع ألبير كامو، الذي قال بعد حصوله على جائزة نوبل في الأدب عام ١٩٥٧:

”لا شك في أن كل جيل يشعر بأنه مدعو لإصلاح العالم. ويعلم جيلي أنه لن يصلحه، ولكن ربما تكون مهمته أعظم. فهي تتمثل في منع العالم من تدمير نفسه“.

والميثاق يكلفنا بنفس المسؤولية، إذ يرشدنا إلى إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

السيدة محمد عز الدين (ماليزيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن ماليزيا، بوصفها عضواً في أسرة الأمم، ملتزمة بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والمثل العليا التي يتبناها. ونكرر التأكيد على حرمة المبادئ الأساسية للسلامة الإقليمية للبلدان وسيادتها والتسوية السلمية للمنازعات في صون السلام والأمن الدوليين والرخاء العالمي. ويجب على جميع الأطراف أن تتمسك بتلك المبادئ الأساسية والمقدسة للميثاق والقانون الدولي التي توجه إدارة العلاقات الودية بين الأمم وتكفل التعايش السلمي. وبينما يتفق كثيرون على أن القرار دإط–١/١١ أبعد ما يكون عن الكمال، ولا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء بعض ما ورد فيه من صياغة، إلا أن ماليزيا صوتت مؤيدة له من حيث المبدأ واستناداً إلى إيماننا القوي بالمبادئ التي ذكرتها.

تقدر ماليزيا علاقاتها القوية والوثيقة مع أوكرانيا وروسيا. ونعتقد أنه بالنظر إلى السياق الجيوسياسي المعقد، يجب معالجة الخلافات والشواغل الأمنية المشروعة لكلا الطرفين من خلال الحوار والوسائل السلمية وفقاً لمبادئ الميثاق وسيادة القانون. وفي ذلك السياق، نرحّب بالمحادثات المباشرة بين روسيا وأوكرانيا في بيلاروس ونحثّ كلا الجانبين على مواصلة السير على طريق السلام بغية منع المزيد من الدمار والخسائر في الأرواح. وما برز لنا بوضوح خلال المناقشات المفعمة بالحيوية لهذه الدورة الاستثنائية الطارئة هو الرغبة العارمة في حل النزاع الحالي سلمياً. وقد قالت الجمعية العامة كلمتها بوضوح وحماسة في ذلك الصدد اليوم. وبات من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن نرى مجلس الأمن يفي بمسؤوليته الرئيسية بوصفه الوصي على السلام والأمن الدوليين. وتناشد ماليزيا المجلس ألا يدخر جهداً في حل هذا النزاع. فمستقبل البشرية على شفا هاوية. ويجب أن تنتصر البشرية، والسلام هو الحل الوحيد.

السيد راي (نيبال) (*تكلم بالإنكليزية*): يشعر وفد بلدي بالأسى إزاء استمرار العنف والنزاع في أوكرانيا. إن النزاع في أي مكان يسبب التوتر في كل مكان. ونيبال بلد محب للسلام. وقد تقدست تربتنا بوصفها مسقط رأس السيد بوذا، رسول السلام. وبالنسبة لنا، فإن قيم السلام والوئام والتعايش السلمي هي أسلوب حياتنا، ومن ثم فهي ثمينة للغاية. إن مبادئ السلام العالمي واحترام السيادة والسلامة الإقليمية، فضلاً عن عدم الاعتداء، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، هي أساسيات سياستنا الخارجية. واستخدام القوة ضد أوكرانيا يتعارض مع تلك القيم والمبادئ. وتعارض نيبال ذلك الانتهاك للقانون الدولي ومبادئ الميثاق.

فلا بديل عن الدبلوماسية والحوار أو عن بناء السلام واستدامته. وترحب نيبال بالجولة الثانية من المحادثات بين روسيا وأوكرانيا. ونحثّ كلا الجانبين على مواصلة الحوار بإخلاص ونزاهة كاملين بغية حل هذا النزاع سلمياً وإيجاد حل سياسي دائم يمكن أن يكفل السلام الدائم لهما ولأوروبا. واستناداً إلى موقف نيبال المبدئي بشأن حرمة سيادة أي دولة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وفقاً للقانون الدولي والنظام الدولي القائم على القواعد والميثاق، صوت وفد بلدي مؤيداً للقرار **دإط–١/١١**.

السيد بحر العلوم (العراق): طلبنا المشاركة في إبداء تعليلنا للتصويت بعد التصويت. امتنع العراق عن التصويت على القرار دإط–١/١١ المعتمد أمامنا اليوم.

يأسف العراق لتدهور الأوضاع والتوتر الحاصل بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا. ويدعو جميع الأطراف إلى حل الأزمة عبر تغليب لغة الحوار من خلال الوسائل الدبلوماسية، والركون إلى طاولة المفاوضات لحل المشاكل العالقة بينهما، وبما يسهم في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وعدم تعريض الدول إلى أزمات اقتصادية وأمنية من جراء هذه الأزمة.

ويعبر العراق عن القلق البالغ من إمكانية استغلال الإرهابيين لهذه الأزمة وحالة الانقسام المتوقعة في المجتمع الدولي، بما يعطل ويعيق الجهود الدولية المشتركة الرامية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. إن تبني العراق لهذا الموقف إنما جاء من الخلفية التاريخية التي مر بها العراق والمعاناة من الحروب المستمرة التي تعرضت لها الأجيال، حيث إن العراق، وبشكل مبدأي، لا يؤيد الحروب كحل للأزمات. ويؤكد على وجوب حل النزاعات بالطرق السلمية للحفاظ على سلامة المدنيين. ويدعو العراق جميع الأطراف إلى الالتزام بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ويؤكد على ضرورة الحفاظ على أمن وسلامة البعثات الدبلوماسية ومواطنينا في ساحة النزاع.

السيد حمود (الأردن): لقد صوت الأردن لصالح مشروع القرار دإط-١/١١ الذي تم اعتماده الآن تأكيدا على سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وعلى محورية تحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية بما يخالف أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

يأمل الأردن أن يتم العمل على نزع فتيل النزاع والوصول إلى حل سلمي للأزمة، وأن يجلس الأطراف مع بعضهم على طاولة المفاوضات للوصول لهذا الحل السلمي. ونأمل أن يتم تكثيف الجهود الدولية السياسية والدبلوماسية لمساعدة الأطراف على إنهاء هذه الأزمة، وبما يجنب المنطقة والعالم الآثار الجسيمة التي نشأت وستنشأ عن هذا النزاع. ونؤكد على ضرورة التزام جميع الأطراف – وأؤكد هنا، جميع الأطراف – بأحكام القانون الدولي الإنساني، وحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين، دون تمييز.

وأخيرا، يود الأردن التأكيد على أهمية احترام أحكام القانون الدولي ومبادئ الميثاق في عدم الاعتداء، وعدم استخدام القوة ضد الدول الأخرى وضد الشعوب وضد حق تقرير المصير وفق معيار واحد، بغض النظر عن المنطقة ودون تمييز في تطبيق المبادئ والقواعد الدولية. ونأمل أن يؤدي ذلك إلى حوار فاعل داخل المنظمة لتنفيذ هذا النهج، وتقييم النهج الحالي للوصول إلى هذا الهدف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت بعد التصويت. ونستمع الآن إلى البيانات التي يدلى بها عقب اعتماد القرار.

أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا.

السيد سكوغ (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): في الأسبوع الماضي، منع مجلس الأمن من التصرف ردا على العدوان العسكري الروسي غير المسوغ وغير المبرر على أوكرانيا بسبب تصويت واحد منعزل، وهو صوت الاتحاد الروسي. وبعد ذلك مباشرة، شرعنا في العمل لضمان أن ترقى هذه الهيئة إلى مستوى مسؤوليتها، حيث يمكن لجميع بلدان العالم أن تتكلم. وقد عمل الاتحاد الأوروبي جنبا إلى جنب مع أوكرانيا وبلدان من جميع أنحاء العالم لإعداد القرار دإط-١/١١، الذي اعتمد للتو. ونود أن نشكر جميع البلدان التي أيدته. إن القرار واضح. لقد تكلم العالم. يجب على الحكومة الروسية أن توقف عدوانها فورا، وأن تسحب قواتها، وأن تلتزم بقواعد ميثاق الأمم المتحدة، التي تنطبق علينا جميعا على قدم المساواة.

لقد وصلت وحشية الغزو الروسي في الأيام القليلة الماضية، بتواطؤ من بيلاروس، إلى مستويات لا يمكن تصورها. فقد هوجمت المدن الأوكرانية بشكل عشوائي في تجاهل تام للقانون الدولي، مما تسبب في الموت والدمار بين المدنيين. وهذا لا يتعلق فقط بأوكرانيا. ولا يتعلق فقط بأوروبا. إنه يتعلق بالدفاع عن نظام دولي قائم على القواعد انضممنا إليه جميعا وعن المساواة في السيادة بين جميع الدول، كبيرها وصغيرها. يتعلق الأمر بما إذا كنا سنغلب الحوار والدبلوماسية على الدبابات والصواريخ. ويظهر التصويت التاريخي الذي جرى اليوم بوضوح عزلة روسيا عن بقية المجتمع الدولي. فبتصويتنا بأغلبية ساحقة لصالح القرار، اخترنا الدفاع عن السلام بينما اختارت روسيا

العدوان الوحشي. لقد اخترنا الدفاع عن منظمتنا وميثاقها، بينما انتهكت روسيا أسس كليهما. إن وقوف روسيا وحيدة يتزايد. بينما يقف الاتحاد الأوروبي والعالم إلى جانب الشعب الأوكراني.

السيد هيرمان (الدانمرك) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي والبلطيق الثمانية: إستونيا وأيسلندا والسويد وفنلندا ولاتفيا وليتوانيا والنرويج وبلدي، الدانمرك.

لقد اجتمعنا من جميع أنحاء العالم، لنبعث برسالة تأييد مدوية للتمسك بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ولمبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء، ولضرورة احترام السلامة الإقليمية لجميع الدول الأعضاء وسيادتها واستقلالها السياسي. وعلى حد تعبير زميل تكلم بالأمس، بعثنا برسالة مدوية إلى أوكرانيا وجميع الأوكرانيين مفادها أنهم ليسوا وحدهم وأننا سنقف إلى جانبهم اليوم وغدا وإلى أن يسود السلام وتستعاد سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية وتحترم بشكل كامل.

كما بعثنا برسالة واضحة إلى روسيا وبيلاروس. إننا نخبرهما بأن يوقفا العدوان الآن – أن يتوقفا تماما – وأن ما يفعلاه غير مقبول. إنه خطأ. فالعدوان غير المبرر على أوكرانيا يشكل انتهاكا للمبادئ الأساسية التي التزمت بها روسيا عندما أرست أسس هذه المنظمة ذاتها، المجتمع الدولي هذا. إن غزو روسيا لأوكرانيا يستحق إدانتنا أشد إدانة، وسوف تحاسب على ذلك. يجب استخدام كل وسيلة قانونية متاحة وسوف تستخدم لمحاسبة المعتدي. يجب عليها وقف الحرب فورا وسحب قواتها إلى روسيا. ويجب أن تعود إلى طريق السلام والحوار الحقيقي. لم يفت الأوان بعد للتوقف أو عكس المسار. لم يفت الأوان بعد لكي تعود روسيا إلى هذا المجتمع، حيث نؤمن – بكل عيوبنا ونواقصنا – بمبدأ المساواة في السيادة بين الجميع.

ويساورنا قلق عميق إزاء الأزمة الإنسانية الخطيرة التي تتكشف. ونطالب جميع الأطراف بالامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وحماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية الحيوية، وضمان وصول المساعدات الإنسانية ومرورها بأمان وسرعة ومن دون عوائق. ويجب حماية العاملين في المجال الإنساني والطبي والمستشفيات وغيرها من المرافق الطبية.

لقد قتل آلاف المدنيين، وأصيب غيرهم الكثيرون. وقد أجبر ما يقرب من مليون مدني بريء على الفرار عبر الحدود، بل وشُرد المزيد منهم داخل أوكرانيا. وهم بحاجة إلى العون والمساعدة دون إبطاء أو عائق أو شروط مسبقة. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنشيد بجيران أوكرانيا ونعرب عن عميق احترامنا وتقديرنا وإعجابنا بالمساعدة والحماية السخيتين اللتين قدموهما لجميع الفارين من النزاع – رجالا ونساء وأطفالا من جميع أنحاء العالم. نردد مرة أخرى كلمات متظاهرة كتبت على لافتتها: ”إذا توقفت روسيا عن القتال، فلن تكون هناك حرب أخرى. وإذا توقف الأوكرانيون عن القتال، فلن تكون هناك أوكرانيا بعد الآن“.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الرئيس على عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة التاريخية للجمعية العامة، التي دعي إلى عقدها لأن مجلس الأمن فشل مرة أخرى في الوفاء بمسؤوليته الأساسية. وقد دُعي إلى عقد الدورة لأن عضوا دائما في ذلك الجهاز نفسه، الذي أناط به جميع الأعضاء صون السلم والأمن، ارتكب عملا عدوانيا غير مبرر وغير قانوني وغير مشروع ضد عضو مؤسس للأمم المتحدة، وبسبب استخدام عضو المجلس الذي يرتكب العدوان نفسه حق النقض.

ونحن مضطرون إلى التأكيد مجددا على أن الهجوم العسكري الروسي المستمر ضد أوكرانيا يشكل انتهاكا صارخا للقواعد الأساسية للقانون الدولي والمبادئ التي تأسست عليها منظمتنا. وتهدف تلك القواعد والمبادئ إلى منع الحروب وحماية البشرية من العواقب الوخيمة. ومن المؤسف أننا نشهد تلك العواقب في أوكرانيا وحولها بسبب الهجمات الروسية. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يكون مجرد متفرج على هذا العمل العدواني، وأنا فخور بأنه حتى اليوم ليس كذلك.

إن الجمعية العامة، باتخاذها اليوم للقرار دإط–١/١١، قد أكدت بصوت عال وواضح أنها تقف ضد الانتهاكات الجسيمة لاستقلال

الدول الأعضاء الزميلة وسيادتها وسلامتها الإقليمية ووحدتها السياسية. والأعضاء ملتزمون بالحفاظ على نص وروح الوثيقة الدستورية الأساسية لمنظمتنا، ميثاق الأمم المتحدة. وباعتماد هذا القرار، تكون المؤسسة الأكثر ديمقراطية في النظام المتعدد الأطراف قد أدانت العدوان الروسي على أوكرانيا بأقوى العبارات الممكنة. ونشيد بالدول الأعضاء التي أسهمت في المسعى الجماعي الذي توج بنتيجة اليوم. لقد وقفت ثابتة في التمسك بالاحترام الكامل للميثاق والحفاظ على النظام الدولي القائم على القواعد. ونأمل ونثق في أن النداءات والمطالب الواردة في هذا القرار التاريخي لن تلقى آذانا صماء. ويجب على الجمعية العامة أن تتابع قرارها.

وندعو روسيا مرة أخرى إلى الاستماع إلى مطالب المجتمع الدولي والاستجابة لمناشدات شعبها لوقف عملياتها العسكرية، وسحب جميع قواتها من أوكرانيا، والتراجع عن قرارها بشأن منطقتي دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا، فضلا عن ضمها شبه جزيرة القرم، والعودة إلى الدبلوماسية والحوار دون تأخير. ونكرر أيضا دعوتنا إلى هدنة إنسانية فورية. إن شعوب العالم تحبس أنفاسها وتنتظر وتأمل أن ترى المسيرة نحو الهاوية تتوقف. ولم يفت الأوان بعد للعودة إلى طاولة المفاوضات والمشاركة بجدية. وتركيا، بوصفها جارا وصديقا لكل من الشعبين الروسي والأوكراني، تقف على أهبة الاستعداد لتيسير التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا تزال هناك تسع دول أعضاء أخرى ترغب في الإدلاء ببيانات بعد اعتماد مشروع القرار. استمعنا إلى آخر متكلم في هذه الجلسة. ونستمع إلى بقية المتكلمين الساعة ١٥/٠٠ في هذه القاعة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥